

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٢٢

الثلاثاء، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)	..... السيدة باربرا وودوارد	الرئيسة
السيد نيبينزيا	..... الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد خوجة	..... ألبانيا	
السيد أبو شهاب	..... الإمارات العربية المتحدة	
السيدة بيرن ناسون	..... أيرلندا	
السيد دي ألميدا فيليو	..... البرازيل	
السيد داي بنغ	..... الصين	
السيد بيانغ	..... غابون	
السيدة هاكمان	..... غانا	
السيدة برودهيرست إستيفال	..... فرنسا	
السيد كيبونو	..... كينيا	
السيدة بوينروسترو ماسيو	..... المكسيك	
السيدة يول	..... النرويج	
السيد راغوتاهالي	..... الهند	
السيد ميلز	..... الولايات المتحدة الأمريكية	

## جدول الأعمال

## الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١) (S/2022/330)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-33092 (A)



الغربي مرة أخرى واشتداد حدة الاشتباكات حول عفرين وفي الشمال الشرقي، وهناك تبادل مستمر لإطلاق الصواريخ والقصف عبر جميع الخطوط الأمامية، فضلاً عن استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والسيارات المفخخة وغيرها من الحوادث الأمنية.

ولا يزال النزاع يثير أيضاً تهديدات من الطراز الأول للسلام والأمن الدوليين. إن مجرد وجود خمسة جيوش أجنبية تعمل في مواقع مختلفة من النزاع السوري، بغض النظر عن وضعها القانوني، هو أمر مثير للقلق. ومما يدعو للقلق وقوع حوادث منتظمة بين جهات فاعلة دولية أو بمشاركة هذه الجهات.

وعلى سبيل المثال، شهد هذا الشهر مرة أخرى غارات في سورية نُسبت إلى إسرائيل وهجمات بطائرات مسيّرة في الشمال الشرقي نُسبت إلى تركيا وضربات جوية في إدلب وغرب الفرات نُسبت إلى روسيا، كما وردت تقارير عن إطلاق صواريخ على قوات الولايات المتحدة في دير الزور. وأخشى أن تتفاقم أي من هذه البقع الساخنة بسبب التوترات الجيوسياسية المتزايدة خارج سورية.

ولا يزال الإرهاب يشكل تهديداً كبيراً، حيث تنفذ جماعتان إرهابيتان على الأقل مدرجتان في قائمة الجزاءات عمليات أو تسيطران على أراض. ومن المثير للقلق أن الهجمات التي يشنها تنظيم داعش تتصاعد مرة أخرى بعد انخفاضها النسبي في شهر شباط/فبراير.

ولا تزال سورية من بين أكبر الأزمات الإنسانية في عصرنا. وينبغي أن نشعر بالفزع إزاء ما يعنيه ذلك بالنسبة للمدنيين السوريين، الذين لا يزالون يقتلون من جراء العنف. وبلغت المعاناة الإنسانية أعلى مستوياتها منذ بدء النزاع، ونزح الملايين داخل البلد وخارجه. يجب أن نشعر بقلق عميق إزاء ما سيتحول إليه هذا الحجم من المعاناة من حيث نسيج المجتمع السوري والاستقرار السوري والإقليمي إذا لم يكن هناك مسار سياسي لإنهاء النزاع.

رسالتي اليوم بسيطة: يجب على مجلس الأمن أن يركز على سورية. إن الجمود الاستراتيجي الحالي على أرض الواقع وغياب سورية

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، (S/2022/330).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا؛ والسيدة جويس مسويا، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة نيرفانا شوقي، المديرية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة كير الدولية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/330 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): إن النزاع في سورية نزاع محتدم وليس مجمداً. وقد شهدنا تصاعد الضربات الجوية في الشمال

الروح أن تعطي مغزى للالتزام المنصوص عليه في الإطار المرجعي الذي وافق عليه كل من الحكومة السورية والاتلاف الوطني السوري المعارض، أي أن عمل اللجنة الدستورية يجب أن تحكمه روح التراضي والمشاركة البناءة، بهدف التوصل إلى اتفاق عام بين أعضائها. ولن تمضي العملية قدماً إلا بهذه النية الإيجابية.

لقد تكلمت عن معاناة الشعب السوري. وعلى الجبهة الإنسانية، أحث جميع المعنيين على توسيع نطاق المساعدة عبر الخطوط وعبر الحدود لتعزيز الجهود المبذولة من أجل التعافي المبكر ومن أجل بناء القدرة على الصمود، بما يتماشى مع القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، وأن يوفرنا بسخاء الموارد اللازمة للعمل الإنساني. ومع ذلك فعلينا أن نذهب إلى ما هو أبعد من وقف فيض المعاناة التي تزداد عمقا. والكثير من أسباب معاناة السوريين هي في الواقع أسباب سياسية بطبيعتها. وتتطلب أن تتخذ الجهات الفاعلة السياسية خطوات صعبة تشمل المفاوضات والأخذ والعطاء. وهي تتطلب في نهاية المطاف التنفيذ الشامل لجميع جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ويظل عشرات الآلاف من السوريين محتجزين أو مختطفين أو مفقودين، ومحتنهم جزء أساسي من معاناة السوريين. وكما أبلغت المفوضة السامية باشيليه الجمعية العامة هذا الشهر، فإن لتلك المسألة التي لم تحل بعد وقع شديد بشكل خاص على الأقارب من النساء وعلى الأطفال. وكما يتم تذكيرنا في كثير من الأحيان، ما لم يُحرز تقدم في هذا الملف، لن يتمكن العديد من السوريين حتى من البدء في التفكير في فتح صفحة جديدة من حياتهم، وسيبقى السلام المستدام بعيد المنال. إن عدم إحراز التقدم أمر محبط لأن جميع الأطراف تقول إنها تتفق بالفعل على أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء، ولأن جميع الأطراف ستستفيد من إحراز التقدم. ونحن بحاجة إلى خطوات متواضعة ولكنها ملموسة في هذا الملف يمكن أن تساعد على بناء الثقة اللازمة لاجتياز خطوات أكبر.

وأزمة النزوح التي سبق أن ذكرتها سبب رئيسي آخر للمعاناة. وفي حين يكاد النزوح الناجم عن الحرب في أوكرانيا يضاهاي المأساة

عن عناوين الأخبار الرئيسية لا ينبغي أن يضلل أحدا للاعتقاد بأن النزاع يحتاج إلى اهتمام أقل أو موارد أقل، أو أن الحل السياسي ليس عاجلا. والواقع أن نزاعا بهذا الحجم يتطلب حلا سياسيا شاملا يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ويمكن لاتباع المسار الدستوري أن يسهم في هذا الحل، ولكن بشرط أن يعزز الثقة والاطمئنان. وفي ٢٥ آذار/مارس، اختتمنا الدورة السابعة للجنة الدستورية السورية. وكانت الدورة جارية عندما قدمت إحاطة للمجلس في المرة الأخيرة (انظر S/PV.9003). وبحلول تلك المرحلة، كانت اللجنة قد أمضت أربعة أيام في مناقشة مشاريع النصوص الدستورية التي قدمتها الوفود بشأن أربعة مبادئ دستورية أساسية.

وكان من المتوقع أن تقدم الوفود في اليوم الخامس والأخير تنقيحات للنصوص التي سبق أن قدمتها، بحيث تعكس مضمون تلك المناقشات، ومن ثم يناقش أعضاء اللجنة تلك التنقيحات. وبوسعي أن أبلغكم بأن الوفود قدمت على الأقل بعض التنقيحات لبعض النصوص المقدمة. وكانت بعض هذه التعديلات تتم عن محاولة لتجسيد مضمون المناقشات وتضييق هوة الاختلافات. غير أن البعض الآخر لم يتضمن أي تغييرات.

ومنذ ذلك الحين، قامت نائبة المبعوث الخاص خولة مطر بزيارة لدمشق واسطنبول لإجراء مزيد من المناقشات مع الرئيسيين المشاركين للجنة الدستورية. وقد وجهت اليوم دعوات لحضور الدورة الثامنة المقرر عقدها في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه هنا في جنيف. وبذلك أكدت المنهجية، بما في ذلك توقع تقديم تنقيحات في اليوم الخامس، على نحو يعكس مضمون المناقشة، وأشد على أهمية تحقيق ذلك التوقع.

وكذلك أناشد الرئيسيين المشاركين ووفودهما، والثالث الأوسط، تقديم أي عناوين جديدة إلى مكثتي في أقرب وقت ممكن قبل الدورة المقبلة، وبذل الجهود بحسن نية لتحديد العناوين وإعداد النصوص لها لمناقشتها خلال الدورة، وتقديم تنقيحات في اليوم الخامس تركز على المسائل التي يمكن أن يتفق عليها معظم السوريين. ومن شأن هذه

ويجب أن نظل مركزين على التوصل إلى حل سياسي شامل للنزاع، بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، مع احترام سيادة سوريا ووحدةها واستقلالها وسلامة أراضيها، وتمكين الشعب السوري من تحقيق تطلعاته المشروعة.

**الرئيسة (تكلت بالإنكليزية):** أشكر السيد بيدرسن على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن للسيدة مسويا.

**السيدة مسويا (تكلت بالإنكليزية):** بينما نتجه أنظار العالم إلى نزاعات أخرى، توشك سورية أن تصبح أزمة منسية أخرى. غير أن ملايين السوريين يكافحون كل شهر من أجل البقاء على قيد الحياة ولإطعام أسرهم وتهيئة مستقبل لأطفالهم. وبالنسبة للكثيرين، فإن الوضع لم يكن قط يمثل هذا السوء منذ اندلاع العنف في عام ٢٠١١. ولا يزال القتال مستمراً في العديد من المناطق ويتعرض المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، للإصابة أو القتل. وفي شهري شباط/فبراير وأذار/مارس، تحققت مفاوضات الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من مقتل ٩٢ مدنياً، من بينهم ٢٥ طفلاً. وأتمنى لو لم يكن علينا أن نقول هذا كل شهر. لا بد من حماية المدنيين وبذل جهود مستمرة لإنقاذ حياتهم. ولا يمكن أن تكون الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني في هذا الصدد أكثر وضوحاً مما هي عليه، ولكنها لا تزال موضع استخفاف.

وعلىنا أيضاً أن نعالج الحالة المزرية لسكان مخيم الهول، ومعظمهم من النساء والأطفال. وكثيراً ما تقع جرائم قتل ونهب وتخريب - حيث قتلت خمس نساء في المخيم في الأسبوع الماضي وحده. والمخيم ببساطة ليس آمناً. ولا تزال الظروف المعيشية محفوفة بالمخاطر أيضاً. ويكافح ساكنوه للحصول على الغذاء والرعاية الطبية والمياه النظيفة والحماية وغيرها من الخدمات الأساسية.

وأكرر الدعوة إلى عودة مواطني البلدان الثالثة عودة كاملة من المخيمات في شمال شرق سورية، فضلاً عن إدخال تحسينات على الحالة الأمنية بما يتسق مع الطابع المدني للمخيم.

السورية، فإن سورية لا تزال أكبر أزمة نزوح في العالم، حيث خرج منها ٦,٨ ملايين لاجئ وهي تؤوي ٦,٩ ملايين من النازحين داخليا، أي نصف عدد السكان قبل الحرب - وبذلك يكون جبل برتمه قد ولد وترعرع في المنفى. ومع ذلك، وحتى مع تدهور الأوضاع في عدد من أماكن استقبال النازحين، فإننا لا نرى سوى القليل من علامات العودة. والواقع أن بعض البيانات تبين أن معدل العودة مستمر في الانخفاض. ونحن بحاجة إلى البدء في معالجة المخاوف والشواغل التي يعرب عنها السوريون اللاجئون والنازحون داخليا، والتي تمنعهم من العودة. وسيطلب ذلك قيام مجموعة من أصحاب المصلحة السوريين والدوليين باتخاذ خطوات ملموسة في مختلف المجالات، بما في ذلك المسائل المتصلة بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

فالسوريون في جميع أنحاء البلد لا يزالون يواجهون أزمة اقتصادية مدمرة بعد أكثر من عقد من الحرب والنزاع والفساد وسوء الإدارة، والأزمة المالية اللبنانية، ومرض فيروس كورونا، والعقوبات، ولأن الحرب في أوكرانيا وتداعياتها الاقتصادية. ويشير برنامج الأغذية العالمي إلى أنه بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١، ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة مذهلة بلغت ٨٠٠ في المائة. واضطر السوريون إلى تقنين منتجات الطاقة أو اختيار ما إذا كانوا سيشترون الغذاء أو الوقود أو الدواء. ولن يؤدي ذلك المأزق الاقتصادي إلا إلى تأجيج أزمة التشرد والأزمة الإنسانية، مع ما يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة على الاستقرار في المنطقة وخارجها.

ويمكننا دائماً أن نعمل المزيد للتخفيف من أسوأ آثار هذه الأزمة بتقديم المساعدة الإنسانية، بل وينبغي لنا أن نواصل القيام بذلك. ومع ذلك فمن الواضح أيضاً أن هناك خطوات أخرى يمكن اتخاذها لمعالجة مختلف التدابير والديناميات، الداخلية أو الخارجية، التي تسهم في الأزمة. وأعتقد أنه في مجالات مثل تلك، وربما مجالات أخرى أيضاً، ينبغي أن يكون من الممكن تحديد تدابير ملموسة ومتبادلة وقابلة للتحقق يمكن اتخاذها بالتوازي، ومن شأنها أن تبدأ في تغيير ديناميات النزاع. وفي معرض اتخاذ تلك التدابير، سنهني بيئة آمنة وهادئة ومحيدة، وفي أثناء ذلك، سنستكشف كيف يمكن إعداد عملية سياسية أوسع نطاقاً لمعالجة جميع المسائل التي يتناولها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

سورية في التعافي المبكر والقدرة على الصمود، كما يتضح من ٥٧٠ مشروعاً في ندائنا الإنساني من أجل سورية هذا العام. فعلى سبيل المثال، لتحسين فرص الحصول على التعليم في المناطق التي يمكن الوصول إليها حديثاً في الرقة، أعادت اليونيسيف تأهيل ٦٩ فصلاً دراسياً وثلاثة مرافق للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على مدى الشهرين الماضيين، مما أفاد ١٠٠ ١ طالب. وتخطط اليونيسيف هذا العام لزيادة مرونة ١٠ ٠٠٠ صبي على الأقل من خلال دعمهم بالحصول على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. ومثل هذه المبادرات ستمكن السوريين الضعفاء من عيش حياة أكثر كرامة، وتمنح الأطفال الأمل وتقلل من الحاجة إلى المساعدة على المدى الطويل.

ولكن التحديات لا تزال هائلة. هناك أكثر من ٢,٤ مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس في سورية، وما لم نزد بشكل كبير من دعمنا، فإن المزيد منهم معرضون لخطر التسرب. وهناك حاجة الآن إلى استثمارات سريعة وكبيرة لمساعدتنا على كسر الحلقة المفرغة من المعاناة والعنف واليأس. ونعول على الدعم السخي من المانحين وتعاون السلطات السورية.

ونعمل على توسيع نطاق الحصول على التعليم. وقد انتشرت الآن ثلاث قوافل عابرة لخطوط التماس في شمال غرب سورية. وعبرت القافلة الثالثة خطوط النزاع في ٣٠ آذار/مارس. وقدمت هذه القوافل الدعم الغذائي والتغذوي للأطفال وحملت مواد إنسانية أساسية أخرى، بما في ذلك الإمدادات الصحية. ونعمل على نشر المزيد من القوافل المشتركة بين الوكالات في أيار/مايو، ونواصل العمل على تحسين توزيع هذه المعونة الحيوية.

وهذا تقدم مهم، ولكنه متواضع في مواجهة الاحتياجات الهائلة، وستواصل الأمم المتحدة العمل مع جميع الأطراف المعنية لتوسيع نطاقه. ونخطط لتمديد خطتنا الأولية لمدة ستة أشهر لعمليات التسليم المنتظمة والمستدامة عبر خطوط التماس حتى نهاية العام. ونحن بحاجة إلى الدعم المستمر من جميع الأطراف المعنية لجعل هذه المهام حسنة التوقيت ويمكن التنبؤ بها. وفي الجزء الشمال الشرقي،

ولا تزال الأزمة الاقتصادية مستمرة بلا هوادة. ويؤثر نقص إمدادات الوقود وعدم توفر الكهرباء على تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك في مجالات المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم. وترتفع أسعار الغذاء والوقود كل شهر، مما يجعل الضروريات الأساسية لحياة صحية وكرامة بعيدة المنال عن متناول الملايين من الناس. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة إضافية قدرها ١٨ في المائة بين شهري شباط/فبراير وأذار/مارس. وتؤثر الأزمة الاقتصادية وما يتصل بها من حالات تقليص نفقات الأسرة تأثيراً غير متناسب في الغالب على قدرة النساء والأطفال على التنقل وعلى فرص حصولهم على الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية والحماية.

ولا يزال الحصول على المياه الكافية والمأمونة بشكل يعول عليه في جميع أرجاء الشمال يشكل تحدياً كبيراً. إن النقص غير المسبوق في المياه في العام الماضي يؤثر بالفعل سلباً على المزارعين ومنتجي الثروة الحيوانية. وأبلغت بعض المناطق الفرعية في الجزء الشمالي الشرقي عن خسائر في الحصاد تزيد على ٧٥ في المائة. ومن المرجح أن يؤدي فقدان المحاصيل وسبل العيش الزراعية إلى تفاقم معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المرتفعة أصلاً. وتتضرر النساء والفتيات بشكل غير متناسب نظراً لدورهن البارز في قطاع الزراعة.

بالنسبة للسوريين الذين يشهدون العام الثاني عشر من هذه الأزمة، يبدو المستقبل قاتماً. ومع تزايد سوء التوقعات الاقتصادية وتوقعات الأمن الغذائي، تتضاءل الموارد المتاحة لاستجابتنا لحالات الطوارئ. ونحن ببساطة لا نملك المال اللازم. وبالنسبة لعدد كبير جداً من الأشخاص، لا يمكننا تقديم الحد الأدنى من المساعدة. ومن الواضح أننا لا نستطيع مواصلة العمل كالمعتاد. يجب علينا دعم السوريين المحتاجين لإيجاد مسار أكثر استدامة للمضي قدماً.

وكما قال منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في آخر إحاطة قدمها إلى هذا المجلس (انظر S/PV.9003)، فقد عززنا إلى حد كبير خططنا للاستثمار في القدرة على الصمود والإنعاش المبكر. وسيسهم أكثر من ٢٥ في المائة من إجمالي طلب المساعدات الإنسانية إلى

نقيم شراكات مع المنظمات السورية في جميع أنحاء البلد، وننفذ أيضا البرامج مباشرة. ولدينا الآلاف من الأشخاص الذين يعملون يوميا في شمال شرق سورية وشمال غربها، ويوفرون الغذاء، ويؤمنون الحصول على مياه الشرب النظيفة والمأوى، ويقدمون المساعدة في الخدمات الصحية والتعليم، ويدعمون التمكين الاقتصادي للمرأة. ويتم تخطيط جميع برامجنا وتمحيصها من خلال منظور جنساني من أجل إقامة وتعزيز العدالة بين الجنسين في جميع مراحل تدخلاتنا. ونحن نسعى جاهدين لتعزيز قدرة الناس على الصمود ومساعدتهم على التكيف مع الصدمات والضغوط المتكررة الناجمة عن أكثر من عقد من النزاع.

وفي الوقت الذي يشهد فيه العالم انهيارا اقتصاديا بسبب ازدياد التضخم والارتفاع الصاروخي في أسعار الغذاء والطاقة، والأزمات المتصاعدة، يكافح الناس في الشرق الأوسط من أجل الاستمرار في الصمود. وبالنسبة للشعب السوري، الذي يعيش الآن عامه الحادي عشر من النزاع المستمر، فإن الوضع مأساوي للغاية.

وفي أوائل هذا العام، أجرت منظمة كير تحليلا جنسانيا سريعا في أنحاء شمال سوريا لفهم آثار النزاع على النساء والفتيات بشكل أفضل. وأخبرتنا المشاركات أنهن يلجأن إلى استراتيجيات تكيف عالية الخطورة من أجل البقاء على قيد الحياة: فهن يقلن من استهلاكهن للغذاء، كما أبرز السيد بيدرسن للتو؛ وهن يزدن من ديون الأسر المعيشية؛ ويعلن الأصول القليلة التي ربما لا تزال بحوزتهن.

وثمة ثلاث نتائج مذهلة أود أن أسلط الضوء عليها أمام المجلس.

أولا، يقلل ٦٠ في المائة من الناس استهلاكهم من الطعام لضمان إطعام أطفالهم. كما يتنازل الناس عن جودة الطعام، حيث باتوا غير قادرين على شراء الخضروات أو حتى زيت الطهي. وتبلغ حصص الإعاشة حاليا حوالي ٥٠ في المائة من المدخول الغذائي الموصى به دوليا.

وأخبرتنا العديد من النساء اللواتي تحدثنا إليهن أنهن في حالة انهيار. وإحداهن تُدعى دلال، وهي أم نازحة في شمال غرب سوريا. قالت لنا دلال: "أطفالي جائعون. لم نذق أي فواكه أو خضروات منذ

ينبغي إعطاء الأمم المتحدة المجال لتنسيق الاستجابة الإنسانية من داخل البلد من مركزها في القامشلي.

ويحتاج ٤,١ ملايين شخص في شمال غرب سورية إلى مساعدات إنسانية، وهذا رقم مذهل. ويعيش ما يقرب من مليون شخص - معظمهم من النساء والأطفال - في الخيام، يستخدم نصفها بعد انتهاء عمرها الطبيعي. هؤلاء الناس يعتمدون علينا للبقاء على قيد الحياة. إنهم يستحقون أن يعيشوا بكرامة.

وفي العام الماضي، أرسلت الأمم المتحدة نحو ٨٠٠ شاحنة من المساعدات عبر الحدود كل شهر، لتصل باستمرار إلى ٢,٤ مليون شخص. وفي حين أن البعثات الحالية العابرة لخطوط التماس تكمل العملية الضخمة العابرة للحدود، فإنها لا تستطيع أن تحل محل حجمها أو نطاقها في هذه المرحلة.

عندما يتعلق الأمر بتقديم المعونة المنقذة للحياة للمحتاجين في جميع أنحاء سورية، يجب أن تظل جميع القنوات مفتوحة ومتاحة. لا يزال تجديد تفويض الأمم المتحدة عبر الحدود في تموز/يوليه ضروريا لإنقاذ الأرواح في شمال غرب سورية. وأكرر دعوة الأمين العام مجلس الأمن إلى الحفاظ على توافق الآراء بشأن تجديد القرار (٢٠٢١) ٢٥٨٥ في تموز/يوليه من هذا العام. وما قاله وقت دعوته يظل ذا صلة تامة: فهناك واجب أخلاقي وإنساني للقيام بذلك. وفي نهاية المطاف، يجب أن تتحول أعمالنا إلى مستقبل أفضل للشعب السوري.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة شوقي.

**السيدة شوقي (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر الأعضاء على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن منظمتي، منظمة "كير" الدولية، وهي منظمة إنمائية وإنسانية مستقلة تعمل في أكثر من ١٠٠ بلد على الصعيد العالمي منذ عام ١٩٤٥.

وتعمل منظمة "كير" في سورية منذ عام ٢٠١٣. وقد مددنا يد العون لأكثر من ٩ ملايين شخص في المجموع منذ بداية الأزمة. ونحن

مباشر اليوم على نهر الفرات خطر فقدان كل إمكانية للحصول على مياه الشرب والمياه اللازمة للزراعة. فتغير المناخ والنزاع يفاقمان حالة الأمن المائي لملايين الأشخاص في شمال شرق سوريا. وهذه، في الواقع، أسوأ نوبة جفاف في شمال شرق سوريا منذ ٧٠ عاما.

وفي الوقت نفسه، يجب ألا نقلل من شأن الاحتياجات الإنسانية الماسة في جميع أنحاء سوريا. فحتى هذا الشهر، هناك ١٤,٦ مليون سوري بحاجة إلى المساعدة والحماية. وهذه زيادة مذهلة قدرها ١,٢ مليون شخص مقارنة بالعام الماضي وحده. وقبل بضعة أيام، أفاد برنامج الأغذية العالمي أيضا بأن ثلاثا من كل أربع أسر معيشية غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية. ومن السهل النأي بالنفس عن تلك الأرقام، ولكن الافتقار إلى الإرادة السياسية وخفض التمويل يعينان في الواقع أن قدرات الناس على التكيف تتآكل بسرعة.

وعلى الرغم من ذلك، تظل دوائر العمل الإنساني ملتزمة بالاستجابة للواجب الإنساني لتخفيف معاناة مواطنينا في سوريا. ومن الضروري ألا تصبح إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية عائقا سنويا أمام مسؤوليتنا بوصفنا منظمات إنسانية. فالقدرة على الوصول إلى الأسر الضعيفة من خلال أكثر الطرائق مباشرة وفعالية وأنية ليست مجرد أمر حسن، بل هي مسألة حياة أو موت. ولتحقيق ذلك، نحن بحاجة إلى أن يعيد مجلس الأمن، كحد أدنى، العمل بالقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) لمدة ١٢ شهرا أخرى على الأقل.

ما هي أهمية إعادة العمل بذلك القرار؟ اسمحوا لي بأن أسلط الضوء على ثلاثة أسباب.

أولا، إن الاحتياجات الإنسانية أخذت في الازدياد، ولا تتقلص. وقد حان الوقت لزيادة المساعدة المنقذة للحياة. ولا يمكن إنهاء عملية الأمم المتحدة عبر الحدود دون التزام متضافر وطويل الأجل بمعالجة التحديات التي يواجهها السوريون، وهي مسألة تتوقف بدورها على انتهاء النزاع السوري.

ثانيا، لقد قلنا إن المنظمات غير الحكومية أو أي طرائق أخرى لا يمكنها أن تحاكي حجم ونطاق عملية الأمم المتحدة الضخمة عبر الحدود القائمة حاليا، وما زلنا نعتقد ذلك.

أكثر من شهرين حتى الآن“. ومن دون تمويل إضافي بعد حزيران/يونيه من هذا العام، سيتم خفض حصص الإعاشة بشكل أكبر ومن المتوقع أن تتخفف تغطية المستفيدين بواقع ٢ مليون شخص بهدف جعل الموارد المتاحة تكفي حتى نهاية العام.

والشغل الثاني الذي أود أن أتشاطره مع المجلس هو المياه والمرافق الصحية. إن المراحيض الآمنة غير متاحة سوى لنسبة ٣٥ في المائة فقط من النساء اللاتي تحدثنا إليهن. ويمكن أن يستغرق جمع المياه أكثر من ساعة وتعتمد معظم النساء على أحد أفراد الأسرة الذكور لجلب المياه، وذلك ببساطة لأن القيام بخلاف ذلك أمر غير آمن. وأخبرتنا بيان، التي تعيش مع أطفالها في مخيم في شمال غرب سوريا، أنه ليس بوسعها أن تحمّم أطفالها إلا مرة واحدة كل ١٠ أيام.

والشغل الثالث هو الحصول على الرعاية الصحية، حيث تم تدمير نصف المرافق الصحية في شمال سوريا عموما - بما في ذلك عيادات الصحة العقلية. وكانت الاحتياجات الصحية في المنطقة هائلة حتى قبل أن يتفشى مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ونحن نكافح من أجل التصدي للجائحة منذ ذلك الحين. وينبغي لنا جميعا أن نشعر بالقلق إزاء التقرير الأخير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وحقيقة أنه حتى شهر آذار/مارس ٢٠٢٢، لم يحصل سوى ٤,٤ في المائة من السكان في شمال غرب سوريا على التطعيم الكامل ضد كوفيد-١٩.

ولأسف، من الواضح أن الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية والموارد اللازمة لتبليتها كانت تتسع بالفعل لتتحول إلى هوة، حتى قبل أن يبدأ السوريون وجيرانهم في المنطقة في الشعور بآثار الأزمة الأوكرانية. وأود بصفة خاصة أن أسلط الضوء على حالة الأطفال.

استنادا إلى التحليل الجنساني السريع الذي أجرته منظمة كير مؤخرا، أخبرنا ٧١ في المائة من سكان المجتمعات المحلية التي تحدثنا إليها أن زواج الأطفال والزواج القسري المبكر يمثل مشكلة متنامية. ونشهد أيضا زيادة في معدلات عمل الأطفال، لا سيما مع استمرار تدهور الحالة الاقتصادية. باختصار، نحن نفشل بشكل جماعي في حماية مستقبل الأجيال القادمة في سوريا. وكما لو أن ذلك لم يكن كافيا، يواجه أكثر من ٥ ملايين شخص في سوريا يعتمدون بشكل

ليس على إحاطتها المفصلة فحسب، ولكن، وهو الأهم، على العمل المنفذ للحياة الذي تضطلع به منظماتها والعديد من المنظمات الإنسانية الدولية الأخرى العاملة في البيئة الصعبة في سوريا.

لقد قالت السيدة شوقي إنها لا تريد أن تترك لدينا شعورا باليأس، ولكن الأزمة التي وصفتها في سوريا مذهلة بالتأكيد. يحتاج قرابة ١٥ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، والعدد آخذ في الازدياد، لا في التناقص، في حين أن ٩٠ في المائة من الناس في سورية يواجهون الفقر المدقع. وكما وصفتها هي، من الواضح أن السكان الضعفاء يضطرون إلى اتخاذ خيارات فظيعة بين دفع ثمن الغذاء أو الدواء أو الوقود أو التعليم أو السكن. أتفق معها في ذلك. علينا جميعا أن نفعل ما هو أفضل للشعب السوري.

في العام الماضي اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي يؤكد على واجبنا المشترك للتصدي لهذه الأزمة الإنسانية. إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بالتنفيذ الكامل لجميع جوانب القرار، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم المالي للإنعاش المبكر. نحن نؤيد جميع الطرائق لتمكين وصول المعونة إلى المحتاجين، وقد رحبنا بالقافلة العابرة لخطوط التماس إلى الشمال الغربي في آذار/مارس. ليس من السهل الاضطلاع بتلك المهام، ونحن نعلم أنها تشكل مخاطر كبيرة على العاملين في المجال الإنساني. إننا ممتنون للغاية للأمم المتحدة وغيرها من الجهات التي عملت بشكل جماعي لإيصال تلك المعونات.

ومع ذلك أعتقد وكما سمعنا أنه لا يمكن إنكار أن المعونة عبر خطوط التماس لا تزال غير قادرة على تلبية الاحتياجات الهائلة لسكان سورية. ولا تزال الآلية العابرة للحدود تمثل شريان حياة لا يمكن الاستغناء عنه لملايين السوريين. لقد أثبتت الأمم المتحدة باستمرار أن لديها القدرة على تسهيل إيصال المعونة الإنسانية بشفافية إلى شمال غرب سورية، ولا يوجد بديل عن الألف حمولة شاحنات التي تعبر باب الهوى محملة بالغذاء والدواء والإمدادات التي تصل إلى الملايين كل شهر. يجب على المجلس أن يعيد الإذن بالولاية الإنسانية

ثالثا، نؤيد بقوة استمرار الالتزام ببرامج الإنعاش المبكر والقدرة على الصمود. ومن شأن ذلك أن يجعل المدارس متاحة للأطفال والسماح للمستشفيات بإعادة فتح أبوابها، فضلا عن إيجاد فرص لكسب العيش للعائلات. وعندها فحسب ستمكن أمهات مثل دلال من شراء الطعام الذي تحتاجه لإعالة أسرتها حتى يحين الوقت الذي تتمكن فيه هي وعدد لا يحصى من النازحين الآخرين من العودة إلى ديارهم بأمان.

وبالإضافة إلى ذلك، ستجتمع الأمم المتحدة والمجتمع المدني وواضعو السياسات والمانحون في غضون أسبوعين في إطار مؤتمر بروكسل السادس. ونحث المنظمين والدول المشاركة، أولا وقبل كل شيء، على الاستماع إلى أصوات السوريين والمجتمع المدني السوري، الذين يجب أن يكونوا في صميم أي مناقشات وقرارات بشأن مستقبل سوريا. وفي هذه المرحلة من الأزمة، يجب أن يكون الاستماع إلى السوريين والخضوع للمساءلة أمامهم أمرا غير قابل للتفاوض. وعلينا أن نكون مستعدين لتحويل النتائج الهامة لذلك الحوار إلى عمل، وذلك بتقديم تعهدات بتوفير التمويل اللازم لتلبية الحاجة الملحة في الوقت الراهن.

في الختام، أود ألا أترك لدى المجلس شعورا باليأس، بل أود بالأحرى إلهامه وتحفيزه على استخدام الأدوات المتاحة له بالفعل - أي الموارد والدبلوماسية - لحفز معونة واستجابة سياسية تركزان على السوريين. وستتيح الشهور القليلة المقبلة العديد من الفرص المهمة للعمل بشكل جماعي للتصدي للتحديات التي تواجهها سوريا اليوم. ويمكن أن يساعدنا تجديد العمل بالقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، فضلا عن تجديد الالتزام بتوفير تمويل طارئ وطويل الأجل لسوريا، في تحقيق تلك النتيجة وتوفير الدعم الذي يستحقه الشعب السوري.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيدة شوقي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):**

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ومساعدة الأمين العام مسويا على إحاطتيهما. كما يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه للسيدة شوقي،

في وقت سابق من هذا الشهر، كان هناك نقص واضح في التقدم المحرز في هذا الملف، حتى ونحن ندخل العام الثاني عشر من النزاع. خلال الدورة التاسعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان انضمت الولايات المتحدة إلى أعضاء آخرين في المجلس لإدانة الانتهاكات المستمرة في سورية، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة في حق المحتجزين. فلا يزال هناك ما لا يقل عن ١٥٢ ألف شخص مفقودين أو محتجزين تعسفاً في سورية، وعشرات الآلاف قد تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة ويفتقرون إلى التمثيل القانوني والرعاية الطبية أثناء الاحتجاز. إننا ننظر توصيات الأمم المتحدة بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز الاهتمام من أجل التعجيل بالإفراج عن تلك النفوس المحتجزة تعسفاً في سورية. ونحث أولئك الذين لديهم تأثير على نظام الأسد لتشجيعه على القيام بعمليات إطلاق سراح واسعة النطاق من جانب واحد، بما في ذلك إطلاق سراح النساء والأطفال والمعوقين، وعلى وقف الاعتقالات التعسفية الإضافية والاختفاء القسري والانتهاكات الفظيعة ضد السجناء والسماح لجميع المحتجزين بالوصول الفوري ودون عوائق إلى مراقبي السجن والخدمات الطبية من أطراف ثالثة.

وفي الختام، فإن السعي إلى تحقيق المساواة والعدالة أمر أساسي لبناء الثقة في العملية السياسية التي دعونا إليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ولضمان السلام المستقر والعدل والدائم الذي يحتاجه الشعب السوري ويستحقه.

**السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نرحب بغير بيدرسن وجويس مسويا في الجلسة ونشكرهما على إحاطتهما. كما أننا استمعنا إلى تعليقات نيرفانا شوقي.

على المسار السياسي، نلاحظ عقد الدورة السابعة في جنيف للهيئة المصغرة للجنة الدستورية في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس. فمن المهم أن تتاح للسوريين الفرصة للدخول في حوار مباشر ومناقشة الأسس المستقبلية لدولتهم. فنحن نعتقد أنه لا بديل عن مواصلة العملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكها السوريون، بمساعدة الأمم المتحدة، متشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونعتقد أن من المهم

العابرة للحدود وأن يوسع نطاقها هذا الصيف. فبدون إعادة الإذن هذه سيتعرض ملايين آخرون لمزيد من الحرمان والمشقة. إنني أتفق مع الأمين العام، الذي اقتبس عنه للتو الأمين العام المساعد قوله إن تجديد القرار ٢٢٨٥ (٢٠٢١) ضرورة أخلاقية وإنسانية.

وفي الشهر المقبل، كما سمعنا من السيدة شوقي، بالإضافة إلى عملنا هنا في المجلس، سيشارك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في استضافة مؤتمر بروكسل السادس بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة. وستكون هذه فرصة لإظهار التزامنا المستمر تجاه الشعب السوري والمجتمعات المحلية التي تستضيف لاجئين. تشجع الولايات المتحدة بقوة التعهدات الكبيرة بتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في سورية ومساعدة البلدان المضيفة في المنطقة.

وبينما نعمل بشكل جماعي لمعالجة هذه الأزمة الإنسانية يجب أن نقر بالسبب الرئيسي للنزاع المستمر منذ ١١ عاماً. إنه ما اقترفه نظام الأسد في حق شعبه. إننا نشيد بالأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تواصل العمل بلا كلل لمعالجة الواقع المدمر لملايين الناس، ولكن لا تزال المعونة الإنسانية مجرد تدبير مؤقت. فالطريقة الأكثر فعالية واستدامة لحل هذه الحالة الإنسانية هي من خلال وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والتوصل إلى حل سياسي، على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولتحقيق هذا الهدف تقدر الولايات المتحدة الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن وفريقه من أجل التشجيع على عملية سياسية شاملة. إننا نؤيد اللجنة الدستورية بوصفها آلية للحوار. وقد حثنا وفد النظام إلى اللجنة الدستورية على المشاركة بشكل هادف يتماشى مع الصيغة التي اتفق عليها جميع المشاركين وعدم عرقلة المحادثات.

وبالإضافة إلى الجهود المبذولة من خلال اللجنة الدستورية، أود أن أحث المبعوث الخاص بيدرسن على مواصلة مضاعفة جهوده فيما يتعلق بجميع جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك المسألة التي طال أمدها والمتعلقة بالأشخاص المحتجزين تعسفاً أو المفقودين. وكما قالت ميشيل باشلييت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،

المجال الجوي السوري والمجال الجوي للبنان والأردن والعراق. ووفقا لتقارير مختلفة، وقع ما يقرب من ٤٠ هجوما من هذا القبيل في العام الماضي، مما أسفر عن وقوع ضحايا بين الجنود والمدنيين السوريين، بمن فيهم النساء والأطفال.

إن العقوبات الأحادية الخانقة التي تفرضها الدول الغربية ونهجها المسيية في تقديم المساعدات الإنسانية استمرت في مفاومة الحالة الاجتماعية والاقتصادية في سورية. لقد وصلت أسعار المواد الغذائية إلى مستويات قياسية جديدة، والليرة السورية تنهار، وأعداد من هم في احتياج شديد قد وصلت بالفعل إلى مستوى قياسي بلغ ١٤,٦ مليون شخص. ويمكننا أن نرى أن سياسات الجزاءات غير المشروعة للدول الغربية ضد عدد من الدول - بما في ذلك سورية، التي لا تروق سياساتها لواشنطن وتابعها - أصبحت منذ فترة طويلة حربا غير إنسانية ضد المدنيين باستخدام الإكراه الاقتصادي بدلا من البنادق والقذائف.

ونشير إلى أن خطة الأمم المتحدة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ لسورية تنص على تخصيص حصة كبيرة - ٢٥ في المائة - من مشاريع الإنعاش المبكر لاستعادة المرافق الطبية والتعليمية وأنظمة إمدادات المياه. غير أننا رأينا في الممارسة العملية أن تلك الخطط كثيرا ما تظل تعاني من نقص كبير في التمويل، وأن تنفيذ مشاريع التنمية والتعمير كثيرا ما تعرقها شروط الجهات المانحة المسبقة ذات الأهداف السياسية. وفيما يرجع إلى حد كبير لهذه العوامل، لا يزال أكثر من نصف السوريين يعيشون في مناطق تحتاج إلى تطهير من الألغام ولا يحصل ثلث الأسر على أكثر من ساعتين من الكهرباء يوميا. ومن الجدير بالذكر أننا نشهد هذا الوضع غير المقبول بعد تسعة أشهر من اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) بالإجماع، الذي من المفترض أن ينشئ إمكانية وصول محلي منتظمة إلى جميع أنحاء سورية ويعزز انتعاشها المبكر. ومن المهم بشكل خاص أنه خلال تلك الفترة لم تتمكن سوى ثلاث قوافل عابرة لخطوط التماس من الوصول إلى إدلب، ولم تصل أي إمدادات على الإطلاق إلى شمال سورية من دمشق.

ضمان التزام المبعوث الخاص بولايته على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وخاصة أنه يشارك بنشاط أكبر مع الأطراف السورية. أقول ذلك لأن لدينا عددا متزايدا من الأسئلة بشأن محاولات المبعوث الخاص النهوض بمبادرته القائمة على الخطوات التدريجية، والتي لا يزال محتواها المحدد ومشاركوها وقيمتها المضافة غير واضحة. في جميع الأحوال، كل من دمشق والمعارضة ترفضان أفكاره. ولا بد لي من الاعتراف بأننا أصبحنا نشعر بقلق متزايد من أن مثل هذا السيناريو يمكن أن يكون له أثر سلبي جدا على فعالية جهود المبعوث الخاص لدعم العمل في اللجنة الدستورية، بما في ذلك في سياق الأعمال التحضيرية لاجتماعها المقبل.

وعلى الرغم من حقيقة أنه لم تكن هناك أعمال عنائية واسعة النطاق في سورية منذ آذار/مارس ٢٠٢٠ إلا أن الوضع على الأرض لا يزال متقلبا. فالتوترات مستمرة حول منطقة خفض التصعيد في إدلب، والتي حولها مسلحو هيئة تحرير الشام إلى جيب إرهابي يحتجزون فيه المدنيين السوريين كرهائن. وفي الوقت نفسه، نشهد محاولات للتستر على الإرهابيين من خلال إشراكهم في السلطات الزائفة التي يجري إنشاؤها في إدلب. وهذا لا ينبغي أن يخدع أحدا. إن تصنيف الإرهابيين على أنهم جيودون أو سينون أمر غير مسموح به.

هناك اشتباكات منتظمة تدور على محيط ثلاث مناطق أخرى للعمليات التركية في شمال سورية. كانت الأحداث المحيطة بسجن الصناعة في الحسكة في وقت سابق من هذا العام تأكيدا واضحا آخر على التعزيز الكبير للإرهابيين شرق الفرات، حيث سمح التقاعس الفعلي من الولايات المتحدة وحلفائها لمقاتلين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بأن يطلوا برؤوسهم. والمنطقة الأمنية في التنف التي تحتلها واشنطن هي مصدر آخر للتهديدات. فالمسلحون الذين أعدهم ودرّبهم مدربون أمريكيون يشنون غارات على القوات السورية ويحتجزون اللاجئيين في الركبان، مما يحول دون وصول المساعدات الإنسانية إلى المخيم. والعامل الخطير الآخر المزعزع للاستقرار هو الهجمات الصاروخية الاعتباطية التي تشنها إسرائيل، والتي تنتهك

يوم حيث تواجه العائلات الاختيار بين تناول الطعام والتدفئة. ويعاني ٢٥ في المائة من الأطفال في ٥٨ منطقة في جميع أنحاء سورية من التقرم. والتقرم مسألة صحة عمومية رئيسية ستكون لها آثار وخيمة طويلة الأجل ما لم تتخذ إجراءات عاجلة. إن هؤلاء الأطفال، الذين لم يعرفوا سوى الحرب، معرضون لخطر تضرر لا يمكن تداركه في نموهم البدني والمعرفي. ويتفاقم انعدام الأمن الغذائي بسبب الأزمة الاقتصادية، التي تعرض النساء والفتيات لخطر خاص. ويشكل العنف الجنساني تهديدا مستمرا. فالزيادة في زيجات الأطفال تعكس يأس الأسر من العثور على المال، في حين أن ارتفاع حالات الانتحار بين النساء يدل على الواقع الميؤوس منه للعديد من الأرواح في الميدان. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الأمم المتحدة ومجلس الأمن السعي للوصول إلى أولئك الذين يواجهون هذه التحديات الخطيرة يوميا في جميع أنحاء سورية.

في تموز/يوليه الماضي، اتخذ المجلس بشكل جماعي القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي أشار إلى الحاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ومن دون عوائق. ونرحب بالجهود الجارية لتنفيذ ذلك القرار. وتدعم أيرلندا والنرويج بقوة، بوصفهما مشاركين في القيام بالصياغة، استخدام جميع الطرائق لتقديم المساعدات إلى العدد الكبير من السوريين المحتاجين. وقد رحبنا بالتسليم الثالث عبر خطوط التماس الذي حدث خلال هذه الفترة، وأثني على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لما تبذله من جهود للمضي قدما بعمليات التسليم عبر خطوط التماس ونحض على إحرار المزيد من التقدم. وندعو جميع الأطراف إلى دعم عمليات التسليم عبر خطوط التماس ومنح الضمانات الأمنية اللازمة والسماح بمرور القوافل العابرة لخطوط التماس وأفرادها بأمان.

ونرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز فيما يتعلق بأنشطة الإنعاش المبكر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشكر الأمم المتحدة على تحديد الفرص الهامة في برامجها للاستثمار في الإنعاش المبكر، حيث يستهدف ٢٦ في المائة من مجموع طلبات المساعدة الإنعاش المبكر والفترة على الصمود. وتقوم الجهات المانحة الرئيسية، مثل الاتحاد

وكمبرر، نسمع دائما عن عدم الحصول على موافقة من إرهابيي هيئة تحرير الشام المذكورين آنفا وشكاوى بشأن ظروف العمل غير الآمنة للعاملين في المجال الإنساني في الميدان. إننا نرى كل ذلك على أنه عدم رغبة أساسية في معالجة مشكلة إيصال المساعدات الإنسانية من دمشق، بما في ذلك إلى إدلب. ولا جدوى من التظاهر بأننا نرى في مثل هذه الظروف أي أسباب حقيقية لتجديد القرار المتعلق بإيصال المعونة عبر الحدود.

**السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية):** أدلي بهذا البيان اليوم بالنيابة عن المشاركين في القيام بالصياغة بشأن الملف الإنساني السوري، النرويج وأيرلندا. وأشكر الأمانة العامة المساعدة مسويا ميانجو، وبصفة خاصة السيدة شوقي. فقد أوضحت إحاطتيهما الممتازتين اليوم مرة أخرى اتساع وعمق الاحتياجات الإنسانية على الأرض في جميع أنحاء سورية.

فلا يزال النزاع رهيب في سورية مستمرا بعد مرور أكثر من ١١ عاما على اندلاعه. ففي شباط/فبراير وأذار/مارس وحدهما، قتل ٩٢ مدنيا آخرين، من بينهم ٢٥ طفلا. ولا يقتصر الأمر على استمرار فقدان الأرواح، بل إن الوصول إلى الخدمات الأساسية لا يزال محفوقا بالمخاطر بالنسبة للعديد من السوريين. وما زال يساورنا القلق، بصفة خاصة، إزاء الهجمات على مرافق الرعاية الصحية والتعليم والعاملين فيهما. إننا ندعو جميع أطراف النزاع إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وحماية الهياكل الأساسية المدنية والمدنيين، بمن فيهم العاملون في مجالات التعليم والخدمات الصحية ووسائل الإعلام وعمليات الأنشطة الإنسانية. فتلك الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني غير مقبولة.

إن الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء سورية عند أعلى مستوياتها على الإطلاق. ويواجه ١٢ مليون شخص في سورية انعدام الأمن الغذائي، بمن فيهم أكثر من ٧٥ في المائة من السكان في الشمال الغربي. وتواصل أسعار الأغذية الارتفاع إلى مستويات قياسية، كما سمعنا في الإحاطة. ويجوع الرجال والنساء والأطفال كل

الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي والجنساني، لا تزال توثق في جميع أنحاء سورية. وتؤيد أيرلندا جميع الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة، بما في ذلك من خلال لجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ ومقاضاتهم. ونشيد بالجهود الوطنية للمساعدة في التصدي للإفلات من العقاب، مثل الإجراءات في كوبلنز، بألمانيا، التي يمكن أن تكمل الإجراءات المتخذة على الصعيد الدولي.

إن الاختفاء القسري للأفراد هو أحد أسمى تكتيكات الحرب. وتحض أيرلندا على الإفراج الفوري عن المحتجزين تعسفاً وتوضيح مصير المفقودين، الذين يحق لأسرهم معرفة الحقيقة، وأماكن وجودهم. وندعو إلى الوصول الفوري للجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى مراكز الاحتجاز، ومنتطلع إلى دراسة الأمين العام بشأن تعزيز الجهود الرامية إلى تحديد مكان المفقودين وتحديد هوية الرفات ودعم الأسر، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٧٦.

وفي الختام، فإن العملية السياسية التي دعا إليها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) لا يمكن أن تتجح إلا إذا اقترنت بالمساءلة والعدالة الحقيقيتين، وهما أمران أساسيان إذا أريد للشعب السوري أن يحقق سلاماً مستقراً وعادلاً ودائماً.

**السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة):** أشكر كلاً من السيد غير بيدرسن والسيدة جويس مسويا على إحاطتهما اليوم. كما أتقدم بالشكر للسيدة نيرفانا شوقي على مداخلتها.

مع إحياء الشعب السوري الأسبوع الماضي الذكرى ٧٦ لعيد الجلاء، نأمل كذلك أن يتجاوز السوريون يوماً ما وقریباً الأمة الحالية الصعبة، بما يحافظ على سيادة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها.

فبعد مرور أكثر من عقد على الحرب في سورية، باتت لزاماً علينا إعادة النظر في طريقة تناول مجلس الأمن لهذا الملف والذي يشهد

الأوروبي، بزيادة دعمها واستثماراتها من أجل الإنعاش المبكر ويستفيد آلاف المدنيين بالفعل من إصلاح الهياكل الأساسية والمرافق وشبكات الصرف الصحي وشبكات الري. ونشجع الجهود المتواصلة لزيادة الدعم المقدم للتعافي المبكر في جميع أنحاء سورية. وتظل المعونة المقدمة من خلال العملية العابرة للحدود كذلك أمراً لا غنى عنه. وكما يوضح تقرير الأمين العام (S/2022/330) بجلاء، يعتمد الملايين في الشمال الغربي على شريان الحياة ذلك للحصول على الدعم الحيوي. ومن الواضح أنه لا يوجد في هذه المرحلة بديل يمكن أن يضاها حجم هذه العملية ونطاقها. وسيظل تخفيف احتياجات الشعب السوري الإنسانية الملحة والمتنامية باستمرار المبدأ الذي نسترشد به. إن السوريين، الذين تحملوا بالفعل ١١ عاماً من النزاع والمشقة، يستحقون كل جهد يبذله مجلس الأمن للتخفيف من معاناتهم.

وأود أن أنتقل الآن إلى الملف السياسي بصفتي الوطنية. أشكر غير بيدرسن على إحاطته وعمله المستمر على تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونود أن نشيد بجهوده المتواصلة بشأن اللجنة الدستورية ومنتطلع إلى الاستماع إلى تقريره عن الاجتماع المقبل، المقرر عقده في الأسبوع الذي يبدأ في ٢٨ أيار/مايو. وتجدد أيرلندا دعوتها إلى السلطات السورية للانخراط في مناقشات هادفة تؤدي إلى نتائج جوهرية. لقد سمعنا من النساء السوريات خلال دورة الشهر الماضي للجنة وضع المرأة. وحققهن في تقرير مستقبل بلدهن أمر لا يمكن المبالغة فيه. ولكي يتم إعمال هذا الحق، لن يكفي أقل من مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة في جميع جوانب العملية السياسية. ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا بوجود النساء السوريات في القاعة وحول طاولة المفاوضات. ونؤيد انخراط غير بيدرسن مع المجلس الاستشاري للمرأة.

ولا يزال يساور أيرلندا قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية الهشة في عدة أجزاء من سورية، ولا سيما في الشمال الغربي. ونجدد دعواتنا لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وندعو جميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، إلى وقف جميع الهجمات العشوائية والهجمات المباشرة على المدنيين والبنية التحتية المدنية. وما يستحق الشجب أن

العنف الجنسي، إذ نشدد على أهمية توفير الدعم اللازم للنساء للتخفيف من معاناتهن.

ومع اقتراب موعد تجديد آلية المساعدات عبر الحدود إلى سورية في شهر تموز/يوليو، نأمل أن ينظر المجلس إلى هذه المسألة بشكل موضوعي ومنطقي. فنحن بحاجة إلى التعاون معاً على هذا الملف رغم وجود خلافات حول ملفات أخرى، لضمان وصول المساعدات للمحتاجين عبر الحدود وعبر الخطوط. ويرحب بلدي في هذا السياق بمرور القافلة الثالثة من حلب إلى شمال غرب سورية عبر الخطوط والتي شملت مساعدات إنسانية وفقاً للقرار (2021) 2585.

وختاماً، نرى أن مواقف جميع أعضاء مجلس الأمن حول هذا الملف باتت واضحة، ومن المهم أن يتم النظر في الأشهر القادمة في كيفية إحياء نقاشٍ مثمرٍ حول حل الأزمة السورية بدلاً من الاكتفاء بإدارتها.

**السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص بيدرسن على جهوده الدؤوبة وإحاطته اليوم. كما أشكر الأمانة العامة المساعدة مسويا والسيدة شوقي على معلوماتهما المستكملة.

لا توجد طريقة أخرى للتعبير عن هذا الأمر: سورية، هذا النزاع الساخن، مأساة لا نهاية لها. ففي كل مرة نحتاج فيها إلى مناقشة الحالة في الميدان، نلاحظ حدثاً مأساوياً آخر. وكما سمعنا للتو، فإن الكارثة الإنسانية تستفحل. والاحتياجات الإنسانية تزداد يوماً بعد يوم؛ ولا يزال العنف يحصد أرواح الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال.

ومهما كانت الحالة مأساوية، ما من نهاية على ما يبدو لفساد النظام. فقد ارتكب عمدا جرائم فظيعة ضد السكان المدنيين تعتبر جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاختفاء القسري والتعذيب والقتل والسجن والاعتصاب. واختطف وأخفى قسراً آلاف الأشخاص - وهي مسألة أبرزها التقرير الأخير للأمين العام (S/2022/330).

فقد اختفى أكثر من ١٥٠.٠٠٠ شخص أو ما زالوا محتجزين في مكان ما في الجانب المظلم من سورية. وحده نظام الأسد يعرف

حالة انسداد منذ سنوات طويلة، إثر الاستقطاب والانقسامات القائمة في المجلس. أما الاجتماعات الدورية للمجلس، فقد انحصرت على تكرار المواقف الوطنية دون إجراء أية مناقشات جدية تهدف إلى الدفع قدماً في إيجاد حل سلمي يلبي تطلعات الشعب السوري.

استعراضاً للأوضاع السياسية الحالية، نود التأكيد على أهمية استمرار انخراط كافة الأطراف المعنية في المفاوضات والحوار لا سيما من خلال أعمال اللجنة الدستورية، وأن يركز الحوار على النقاط المشتركة ذات الطابع الدستوري وأن يتم ذلك بقيادة سورية ومكثية سورية. كما نرحب بالاتفاق على انعقاد الدورة الثامنة في شهر أيار/مايو ونحث على استمرار عمل اللجنة بشكل دوري حتى يتسنى لكافة الأطراف الخوض في نقاش موضوعي.

كما أن إحراز تقدّم في العملية السياسية يتطلب معالجة التحديات الأمنية عبر خفض التصعيد والوصول إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية، لا سيما بعد ما شهدناه من تدهورٍ في الأوضاع الأمنية في مخيم الهول وتزايد جرائم القتل والعنف ضد النساء. ونرى في هذا الصدد أهمية أن يحافظ المخيم على طابعه الإنساني وأن يتم معالجة جذور التطرف والإرهاب التي تهدد أمن واستقرار سورية والمنطقة، خاصة في ظل الهجمات التي شنّها داعش الإرهابي على المدنيين في مناطق دير الزور والحسكة وحمص الشرقية.

وبالانتقال إلى الأوضاع الإنسانية، نؤكد على ضرورة التركيز على الاستجابة للاحتياجات والخدمات الأساسية للشعب السوري مثل الكهرباء والمياه والغذاء. وننوه هنا إلى الأوضاع الصعبة للشعب السوري، مع الارتفاع في أسعار السلع الأساسية نتيجة الأزمة الاقتصادية في سورية والتي تتزامن مع ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة، فضلاً عن حدوث دمار كبير في القطاع الكهربائي نتيجة الأعمال الإرهابية وأضرار الحرب. وفي هذا الصدد، يدعم بلدي الجهود المبذولة لزيادة مشاريع الإنعاش المبكر في سورية.

وتتعرض النساء والفنديات السوريات، بشكلٍ خاص، لأوضاع صعبة تتضح في التزايد المقلق لمعدلات انتحارهن واستمرار جرائم

أن النظام الذي ألحق، ولا يزال يلحق، بؤسا ومعاناة لا توصف بشعبه، دون ندم وفي ظل الإفلات تام من العقاب، يشكل إهانة للحضارة الإنسانية. ينبغي ألا يسود مثل هذا الرمز للوحشية وتجسيد الشر. وينبغي ألا نضطر إلى تذكيرنا بأن لعدم التمسك بالقانون الدولي واحترام حقوق الإنسان حقا عواقب مباشرة في أجزاء أخرى من العالم. ويشجع الإفلات من العقاب الأنظمة الاستبدادية على ارتكاب المزيد من الجرائم لأنه تصريح للقتل. لذلك فإن الصمت ليس خيارا وهو ليس خيارنا.

وينبغي ألا تكون العملية السياسية الجارية عملية سياسية اسمية فقط لأن لاجتماعات المتعلقة بوضع إطار دستوري ما تزال متعاقبة دون أن تحقق أي نتائج باستثناء ترقيمها. ويجب ممارسة ضغط جديد على جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك النظام، على جميع المستويات لبدء عملية سياسية جادة وحقيقية في سوريا تشمل المشاركة الهادفة للنساء. وذلك أمر هام لدعم الجهود الدؤوبة والجديرة بالثناء التي يبذلها المبعوث الخاص لتحقيق نتائج ملموسة.

وإذ نضع في الاعتبار ما تم الحديث عنه مرات عديدة خلال هذه الجلسة وفي كل مرة نجتمع فيها بشأن سوريا: الحالة الإنسانية المتدهورة، يجب على المجلس أن يجدد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) وأن يعيد الإذن باستخدام معبر باب الهوى وأن يعيد فتح المعابر الحدودية الأخرى حتى يتسنى إيصال المساعدة الإنسانية الحيوية إلى أولئك الذين يعتمدون عليها. وهو شريان الحياة الوحيد للملايين الذين هم في أمس الحاجة إليها. وسيكون رفض ذلك بمثابة الحكم العمى على السكان الأبرياء بالموت جوعا. وهذه جريمة ينبغي ألا تحدث. ويجب أن تكون المساعدة الإنسانية غير سياسية وأن تستند إلى تلبية احتياجات السكان وأن تصل إلى الجميع.

وأود أن اختتم بياني بالتذكير بأن عواقب عملنا أو تقاعسنا عن العمل سيكون لها تأثير مباشر على المدنيين السوريين اليوم وعلى الأجيال القادمة كما رأينا على مدى الـ ١١ عاما الماضية.

**السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن: غانا وكينيا وبلدي غابون.

مصير من يقعون إما في بعض المعتقلات اللاإنسانية أو يموتون في ظروف مجهولة. ولا يهتم النظام حتى بالكشف عن أي معلومات عن مكان وجودهم، ويبقي حياة العائلات التي لا تزال تبحث عن أحبائها معلقة دون جدوى، لأنها بسبب هذا الاختيار الشرير من جانب النظام، قد لا تتمكن أبدا من طي الصفحة الذي تشتت حاجتها إليه. والنظام لا يبدي التجاهل على نحو غير لائق لمصير المفقودين وأسره فحسب؛ بل يشرف على ما يمكنني أن أسميه اقتصاد الكرب، الذي يقوم فيه حراس السجون وغيرهم من المقربين من النظام بإعطاء معلومات كاذبة لأفراد أسر الأشخاص المفقودين اللئسين، الذين يعيشون في عذاب لا نهاية له بحثا عن إجابات منذ أكثر من عقد من الزمان. ومن المسلم به على نطاق واسع أن هذه المسألة عقبة رئيسية أمام السلام والعدالة في سورية. وقد كانت معالجتها بحق أحد أهم مطالب الضحايا والمجتمع المدني على مدى العقد الماضي.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء مصير ورفاه الأطفال المحتجزين في مركز الاحتجاز غويران وغيره من مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء شمال شرق سورية. ونردد نداء الأمانة العامة المساعدة مسويا من أجل إيجاد حل فوري ومستدام للأطفال. ونشيد بجهود مجموعات الضحايا السوريين والمجتمع المدني في تطوير ميثاق الحقيقة والعدالة، الذي أطلق في شباط/فبراير ٢٠٢١، برؤية واضحة ومطالب لمعالجة مسألة الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي في سورية.

وندعو المبعوث الخاص والدول الأعضاء إلى دعم إنشاء آلية للأشخاص المفقودين، فضلا عن إنشاء مجموعة استشارية أو مجموعة اتصال لاتخاذ الإجراءات العاجلة وتقديم الدعم فيما يتعلق بالمحتجزين والاختفاء القسري وملفات الأشخاص المفقودين في سورية.

ونؤيد الآلية الدولية المحايدة والمستقلة فيما يتعلق بالتحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم ومقاضاتهم وإحالة هذه الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

والأمر الذي لا نزال نشهده في سورية، علاوة على الكارثة الإنسانية الواضحة، هو انهيار كامل للأخلاق. ومن مسؤوليتنا في المجلس أن نتخذ موقفا حازما وأن نثبت للشعب السوري، وكذلك للعالم،

ويساور البلدان الأفريقية الثلاث القلق إزاء وجود قوات عسكرية أجنبية لأن من شأنها أن تزعزع الأمن الإقليمي والدولي. ونشدد على أنه يجب ألا تكون سوريا مسرحاً للدول الأخرى لتصفية حساباتها. وتشجع الدول الأفريقية الثلاث جهود الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لتحقيق الاستقرار السياسي في سوريا تمثياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) فضلاً عن احترام سيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وما يزال ذلك القرار أهم خريطة طريق لتحقيق الحل السياسي للأزمة السورية الذي نأمل أن نراه حقا.

(تكلم بالإنكليزية)

إن تدمير البنية التحتية الأساسية الناجم عن الأعمال العدائية المستمرة يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية السيئة بالفعل، الأمر الذي يزيد الاحتياجات الإنسانية في سوريا. لقد أثرت الزيادة الكبيرة في أسعار مشتقات الغازولين، مما أدى إلى نقص الوقود وانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة على تقديم الخدمات الأساسية بما في ذلك التعليم والحصول على المياه، والأكثر إثارة للقلق، حصول السكان على الخدمات الصحية الأساسية ولا سيما النساء والفتيات في سن المراهقة.

ويتعرض المدنيون الأبرياء يومياً للأخطار الناجمة عن الأعمال العدائية التي تشمل الضربات الجوية والبرية والقصف والألغام الأرضية المضادة للأفراد وفقد ملايين السوريين حياتهم. وعانى ملايين آخرون من صدمات بدنية ونفسية خطيرة نتيجة لتلك الانتهاكات الوحشية التي تتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وتشمل تلك الأعمال القتالية التي لا تزال مستمرة بشكل خاصة في الشمال الغربي والشمال الشرقي وكذلك في جنوب البلد، الضربات الجوية والبرية والقصف والاشتباكات بين جماعات المعارضة المسلحة غير الحكومية والقوات الحكومية والقوات الموالية لها. ويتسبب استمرار الاستخدام المتكرر للألغام الأرضية المضادة للأفراد في آثار متعددة طويلة الأمد، بما في ذلك الإصابات والصدمات النفسية وفقدان سبل العيش.

ونشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والأمانة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتهما. ونحيط علماً بالعمل الهام الذي يقومون به مع أفرقتهم في بيئة صعبة ونشكرهم على التزامهم. كما استمعنا باهتمام إلى السيدة نيرفانا شوقي. ونرحب أيضاً بمشاركة الممثل الدائم لسوريا في هذه الجلسة.

يتناول بياننا الحالة السياسية والإنسانية في سوريا.

فعلى الرغم من أنه لم تحدث سوى تطورات جديدة قليلة منذ استعراضنا الأخير للحالة في سوريا (انظر S/PV.9003) فإن تلك الحالة لا تزال مقلقة وتتطلب اهتماماً كاملاً من جانب المجتمع الدولي. ويجب أن نواصل مد شريان الحياة الذي تمس الحاجة إليه في سوريا ليس لتلبية احتياجاتها الإنسانية فحسب بل أيضاً بغية التوصل إلى حل سياسي.

ونعتقد أن الحل السياسي يعدّ الطريق الواعد المرجح نحو تحقيق السلام في سوريا. ويتطلب الوقف الفوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني وإجراء حوار شامل وتعددي يراعي المصالح العامة للسوريين واستعادة سلطة الدولة على جميع الأراضي السورية.

ونحيط علماً بالعمل الهام الذي أنجزته اللجنة الدستورية التي يملكها ويتولى قيادتها السوريون بتيسير من قبل الأمم المتحدة خلال اجتماعها السابع المعقود في جنيف في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس ونشجع روح التوافق على تحقيق تقدم كبير وبناء لضمان أن تكون مقترحات الإصلاح الدستوري مقبولة للطرفين. ويجب على الأطراف أن تحافظ على إرادتها السياسية وزخمها إذا أردت إحراز تقدم في الاجتماع الثامن للجنة الدستورية المقرر عقده في الشهر المقبل.

لقد أصبحت الحاجة إلى المضي قدماً في عملية سياسية على نطاق أوسع أكثر أهمية. ويجب أن تكون تدابير بناء الثقة مثل الإفراج عن المحتجزين الضعفاء، لا سيما كبار السن والنساء والأطفال فضلاً عن المعلومات عن مصير الأشخاص المختفين جزءاً لا يتجزأ من تلك العملية السياسية الرامية إلى تحقيق السلام. ونذكر بأهمية دور المرأة في تهيئة المناخ السياسي في سوريا ونرحب بمشاركتها في عملية السلام، لا سيما في سياق المناقشات مع المجلس الاستشاري للمرأة.

الشعب السوري في سعيه لتحقيق السلام، تحض مجموعة A3 جميع أطراف النزاع على وقف إطلاق النار وتشجع جميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في المنطقة دون الإقليمية على إظهار التزام أكبر بإيجاد حل للعملية السياسية في سورية.

**السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن، والأمانة العامة المساعدة مسويا، والسيدة نيرفانا شوقي على إحاطاتهم.

من الواضح أن المضي قدما في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يجب أن يكون محوريا في الأسابيع والأشهر المقبلة. ونحث جميع الأطراف السورية والدولية على الالتزام بإعطاء الأولوية لحل سياسي مستدام لإنهاء هذه الحرب المستمرة منذ ١١ عاما.

ونرحب بالدورة السابعة للجنة الدستورية السورية، التي عقدت في جنيف قبل بضعة أسابيع. ومما يشجعنا أن جميع الوفود قدمت على الأقل بعض التفتيحات لبعض النصوص. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من التصميم لإحراز تقدم حقيقي. ونحيط علما بما قاله المبعوث الخاص عن خطط استئناف عقد جولة أخرى من المفاوضات في ٢٨ أيار/مايو. وندعو جميع المشاركين إلى إعطاء الأولوية للمشاركة البناءة نحو تحقيق نتائج ملموسة. ذلك أمر حيوي لبناء الثقة والاطمئنان.

وستواصل النرويج دعم العملية السياسية التي يملكها ويقودها السوريون، ونكرر دعمنا لنهج المبعوث الخاص القائم على مبدأ "خطوة بخطوة".

وأود أيضا أن أسلط الضوء مرة أخرى على مسألة الأشخاص المفقودين والمحرومين من حريتهم بصورة غير قانونية. ويساورنا قلق عميق إزاء عدم إحراز تقدم بشأن الإفراج عن المحتجزين وتقديم معلومات إلى أسر المفقودين. تأثر الكثير من السوريين شخصيا وليس لديهم معلومات عما حدث لأفراد أسرهم. ونشدد على أن إحراز تقدم في هذا الملف ضروري لكسر الجمود السياسي الحالي. وندعو جميع الأطراف إلى السماح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني، مثل اللجنة

تدين الدول الأفريقية الثلاث جميع أعمال العنف تلك علاوة على أعمال العنف الناجمة عن أنشطة الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام التي تواصل زيادة عدد الضحايا المدنيين وكثير منهم من النساء والأطفال.

وإذ نشيد بعمل وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركائها في سوريا، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الهجمات المتعمدة على العاملين في المجال الإنساني والمرافق الإنسانية في مخيم الهول التي أدت إلى تعليق الأنشطة الإنسانية منذ ١٦ آذار/مارس. وندعو الأطراف إلى التمسك بالتزاماتها الدولية بضمان حماية العاملين في المجال الإنساني والسماح بوصول المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى جميع أنحاء الإقليم.

لا يزال استمرار آلية تقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود أمرا بالغ الأهمية لضمان مساعدة ملايين السوريين الذين يعيشون في ظروف إنسانية قاسية عن طريق المساعدات الغذائية وغير الغذائية. ونحيط علما أيضا بزيادة عمليات إيصال المساعدة عبر خطوط النزاع مع وضع خطة مدتها ستة أشهر لاستكمال آلية تقديم المساعدات عبر الحدود وتوسيع نطاق تقديم المساعدة.

وفي هذا المنعطف، أود أن أشيد بجهود وكالات الأمم المتحدة وشركائها للاستمرار في دعم العمل الإنساني في سوريا التي لا تزال أكبر أزمة تشرد في العالم تؤثر على البلدان المجاورة التي تحتاج إلى دعم دولي مستمر. وتتعرض هذه البلدان لضغوط مالية متزايدة، لا سيما بسبب الأثر الاجتماعي والاقتصادي المدمر لجائحة مرض فيروس كورونا.

وعلى الصعيد الوطني، من المهم العمل لتهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين إلى ديارهم بواسطة ضمان سلامتهم وأمنهم وسكنهم اللائق، وهي أمور أساسية لانتعاشهم بشكل مستدام فضلا عن تحقيق الاستقرار في البلد.

وفي الختام، يجب على المجلس أن يبني على الوحدة التي أظهرها أعضاؤه في اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) بالإجماع، بشأن آلية المساعدة الإنسانية عبر الحدود في تموز/يوليه. وهناك حاجة إلى نفس الوحدة لإحراز التقدم اللازم على المسار السياسي. وتضامنا مع

كفاحها الدؤوب ضد الإقلاط من العقاب في سورية. يجب محاسبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم عن أفعالهم، وخاصة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

لا يزال الشعب السوري يدفع ثمنا باهظا لهذا النزاع. إن الاحتياجات الإنسانية في سورية، كما تم توضيحها بعد ظهر اليوم، بلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق. وانعدام الأمن الغذائي يتزايد، وفقدان الإمدادات من أوكرانيا، بسبب العدوان الروسي على ذلك البلد، يؤدي إلى تفاقم الحالة.

والحالة في الشمال الغربي والشمال الشرقي مثيرة للقلق بشكل خاص في هذا الصدد. كما أن معدلات التطعيم ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) منخفضة بشكل كبير. وفي الشمال الغربي، لا يحصل أكثر من نصف السكان على الرعاية الطبية، ويحتاج ١,٤ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية، بزيادة أكثر من ٢٠ في المائة عن العام الماضي. لقد قدمت فرنسا جرعات تطعيم إلى شمال غرب سورية عبر مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. وفي الشمال الشرقي، يحتاج الآن ٢,١ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، بزيادة قدرها ١٦ في المائة عن العام الماضي.

ولذلك، تظل الآلية الإنسانية العابرة للحدود أمرا لا غنى عنه. وفرنسا مصممة على تجديد الآلية لأنها تنقذ الأرواح. لقد كان الأمين العام واضحا جدا في أن هذا واجب أخلاقي وإنساني. ستكون الآلية العابرة للحدود وجميع الضمانات المرتبطة بها ضرورية ما دامت المعونة لا تصل إلى جميع السكان المحتاجين إليها في جميع أنحاء الإقليم.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يستمر إحراز تقدم في الوصول عبر خطوط التماس، في الشمال الغربي والشمال الشرقي على السواء.

من الضروري ضمان الوصول الإنساني الكامل إلى جميع المحتاجين. ولذلك، يجب على جميع أطراف النزاع، ولا سيما النظام، احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية.

الدولية للصليب الأحمر، بزيارة مراكز الاحتجاز والاضطلاع بعملها الهام المتمثل في توفير المعلومات لأسر الضحايا.

في وقت سابق من نيسان/أبريل، استمعنا جميعا إلى إحاطة من ماريانا كاركوتلي في المناقشة المفتوحة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/PV.9016). ولفتت الانتباه بشكل خاص إلى التقارير المقلقة عن استخدام العنف الجنسي في أماكن الاحتجاز في سورية، وقدمت صورة قاتمة عن كيفية استخدام العنف الجنسي لإذلال أصوات النساء الناشطات سياسيا ومعاقبتهم وإسكاتهن. يجب أن نصغي إلى كلماتها. وندعو إلى وضع حد لجميع أشكال العنف الجنسي والجسدي في سورية، ونؤكد في الوقت نفسه على القيمة التي لا غنى عنها لمشاركة المرأة الكاملة والأمنة والمتساوية والمجدية في العمليات السياسية.

أود أن أختتم بياني بتناول الحالة في الشمال الشرقي. وساورنا القلق إزاء التوترات المتزايدة، التي تفاقمت بسبب القصف والحصار وارتفاع الأسعار ونقص المياه. الوضع متفجر وقد يخرج عن نطاق السيطرة. من شأن هذا الوضع أن يعزز الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولذلك، نحض جميع الأطراف المعنية على الإسهام على وجه السرعة في تخفيف حدة التوترات.

**السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** أود أيضا أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن، والسيدة جويس مسويا، والسيدة نيرفانا شوقي على إحاطاتهم الشاملة جدا.

الحرب في سوريا مستمرة. وكما نقول كل شهر، فإن الحرب للأسف لم تنته بعد. لا تزال إلب تتعرض للقصف العشوائي من قبل النظام وحلفائه. وفي ٤ نيسان/أبريل، توفي ما لا يقل عن أربعة تلاميذ في طريقهم إلى المدرسة. ونحن ندين تلك الهجمات. كما يواصل أهالي درعا، الذين أخضعوا بالقوة في صيف عام ٢٠٢١، تحدي النظام.

لم تكن الأسلحة قط حلا دائما لنزاع ما. ولذلك، نود أن نكرر التأكيد على أن إعادة تأهيل النظام السوري من جانب واحد لن تجلب الاستقرار إلى سورية أو إلى المنطقة. ولهذا السبب ستواصل فرنسا

بيد أنها المبعوث الخاص بيدرسن، والتي ترحب بها الصين. وتدعو الصين جميع الأطراف في سورية إلى الحفاظ على الاتصالات مع المبعوث الخاص، وتعزيز المشاورات بشأن نصوص محددة، ومواصلة دفع العملية السياسية التي يقودها ويملكها السوريون قداما.

وتجدر الإشارة إلى أن سورية لا تزال تواجه وضعاً أمنياً معقداً. ولذلك، فإن إحراز التقدم في حل القضايا الرئيسية للأمن القومي السوري، مثل الاحتلال الأجنبي والإرهاب، يمكن أن يساعد في تهيئة الظروف اللازمة للعملية السياسية. والصين على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة والدول الضامنة لعملية أستانا والبلدان المعنية في المنطقة لبذل جهود أكبر لحل المسألتين المعلفتين المذكورتين آنفاً.

إن الوضع الاقتصادي والإنساني في سورية لا يبعث على التفاؤل. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة الشعب السوري على التغلب على الصعوبات والمضي قدماً في إعادة الإعمار. ويشدد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) على أهمية مساعدة السوريين على مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة وتعزيز مشاريع إعادة الإعمار في مجالات مثل الموارد المائية والرعاية الطبية والتعليم. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ بجديّة أحكام القرار من خلال تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال إعادة الإعمار للشعب السوري بدون شروط مسبقة، ومساعدته في الحصول على الخدمات الأساسية المستدامة.

وترحب الصين بتخصيص الأمم المتحدة ٢٦ في المائة من الموارد المخصصة لخطة الاستجابة الإنسانية السورية من أجل تنفيذ ٥٧٠ مشروعاً للإنعاش المبكر. ونأمل أن تتمكن هذه المشاريع من تحسين سبل عيش السكان فعلياً، والحد من الاحتياجات الإنسانية وإنقاذ المزيد من الأرواح في سورية.

وترحب الصين بالعملية الثالثة لإيصال المعونة عبر خطوط التماس التي بدأتها الأمم المتحدة مؤخراً في شمال غرب سورية. ونعرب عن تقديرنا لتعاون الحكومة السورية النشط في العملية ونحث الأطراف المعنية في الشمال الغربي على توفير ضمانات الوصول

وكما تم التأكيد اليوم، فإن مؤتمر بروكسل السادس المعني بدعم مستقبل سورية والمنطقة، المقرر عقده يومي ٩ و ١٠ أيار/مايو، خطوة رئيسية في ذلك الاتجاه. ستكون فرنسا والاتحاد الأوروبي هناك منذ عام ٢٠١١، تم تعبئة أكثر من ٢٥ مليار يورو من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه استجابة لهذه الأزمة.

والحل السياسي وحده هو الذي سيمكن من إقامة سلام دائم. ولا يزال القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذته المجلس بالإجماع، هو السبيل المشترك الوحيد لتهيئة الظروف المؤاتية لسلام دائم في سورية. وهذا واجب على الجميع. ولذلك، نؤكد من جديد دعمنا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لإحراز تقدم في التنفيذ الكامل لخريطة الطريق هذه.

ومن المؤسف أن الدورة السابعة للجنة الدستورية في نهاية آذار/مارس لم تسفر عن أي نتائج ملموسة. لقد رفض النظام مرة أخرى تعديل وثيقة العمل، على الرغم من أن الغرض الأساسي من هذه الجولات من الاجتماعات هو السماح لجميع السوريين بصياغة عناصر دستورية بشكل مشترك. يجب أن تركز العملية السياسية تقدماً، ويجب على كل جهة فاعلة أن تتحمل مسؤولياتها، وفي مقدمتها النظام وحليفه الروسي.

وبدون حل سياسي، سيبقى الموقفان الفرنسي والأوروبي بشأن رفع العقوبات والتطبيع وإعادة الإعمار من دون تغيير.

**السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والأمانة العامة للمساعدة جويس مسويا على إحاطتهما. لقد استمعت بعناية إلى البيان الذي أدلت به السيدة نيرفانا شوقي.

في الشهر الماضي، عقدت الدورة السابعة للمجموعة الأساسية للجنة الدستورية السورية في جنيف. ووفقاً لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه مسبقاً، أجرى الممثلون مناقشات متعمقة بشأن النصوص الدستورية وقدموا تنقيحاتهم. وهذا نتيجة لجهود الوساطة الدؤوبة التي

وعلى الرغم من تحسن معدلات التحصين مؤخراً، إلا أن مرض فيروس كورونا لا يزال يتفشى مع تدهور الخدمات الصحية. والعنف الجنساني يزداد. وتتواصل الجماعات الإرهابية إيجاد أراض خصبة للتجنيد وتنفيذ الهجمات.

وفي هذه المرحلة، ينبغي ألا يكون من الضروري التذكير بأن العملية السياسية التي يملك السوريون زمامها والتي تيسرها الأمم المتحدة بقيادة سورية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على سلامة الأراضي السورية، هي وحدها التي ستحقق السلام الدائم. أما الحل العسكري فهو وهم، كما يتضح عملياً من الجمود المستمر في الميدان. وثمة حاجة ماسة إلى التوصل إلى اتفاق وقف مستدام لإطلاق النار على الصعيد الوطني، لأن ذلك من شأنه أن يساعد على تخفيف معاناة السكان السوريين، وكذلك المبادرات الجارية للإنعاش المبكر وكفالة القدرة على الصمود بغية الحيلولة دون حدوث زيادة أخرى في عدد الأشخاص المحتاجين إلى المعونة واستعادة توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والصرف الصحي.

ويجب حماية المدنيين في جميع الأوقات. ويجب أن تكون السلامة البدنية للأطفال ورفاههم أولوية أساسية، وينبغي بذل جميع الجهود لتقديم الخدمات الأساسية لهم، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. وينبغي معاملتهم أساساً كضحايا، وعدم احتجازهم إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة، وعدم تجنيدهم. فهم بحاجة إلى لم شملهم مع أسرهم حينما يتسنى ذلك وفي أقرب وقت ممكن.

وتتطلب الاحتياجات الإنسانية المتزايدة كفالة الاستمرار في إيصال المساعدات الدولية بشكل منتظم يمكن التنبؤ به إلى الشعب السوري، سواء من خلال العمليات عبر خطوط التماس أو عبر الحدود. وتظل المساعدات الإنسانية لا غنى عنها ومنقذة للحياة لملايين الأشخاص في جميع أنحاء سورية، وخاصة أولئك الذين يعيشون في المخيمات والمستوطنات العشوائية. وتكرر البرازيل دعوة جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزامها بكفالة وصول المساعدات الإنسانية بحرية ومن دون عوائق وفقاً لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

والأمن لعمليات إيصال المعونات عبر خطوط التماس بغية تيسير توزيع المساعدة.

إن آلية إيصال المعونات الإنسانية عبر الحدود مثيرة للجدل سياسياً وقانونياً وعملياً. وقد أشارت تقارير سابقة للأمين العام إلى أن بيئة عمليات المعونة عبر الحدود معقدة وأنه لا يمكن استبعاد خطر استيلاء الإرهابيين على الإمدادات الإنسانية. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز رصد عمليات إيصال المعونة عبر الحدود لكفالة طابعها الإنساني، وأن تسعى في الوقت نفسه إلى تشجيع الانتقال التدريجي للعمليات العابرة للحدود إلى عمليات عبر خطوط التماس.

ختاماً، أود مرة أخرى أن أدعو البلدان المعنية إلى رفع الإجراءات القسرية الأحادية الجانب للإجراءات ضد سورية واستعادة حقوق الشعب السوري في تنمية اقتصاده وممارسة التجارة وإعادة بناء بلده.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن سورية (S/2022/330)، وكذلك مقدمي الإحاطات على آخر المستجدات التي قدموها اليوم. ويرحب وفد بلدي بوفود الجمهورية العربية السورية وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية في جلسة اليوم.

تضيف الإحاطتان اللتان قدمتهما السيدة مسويا والسيد بيدرسن إلى المعلومات المحبذة المقدمة في التقرير الأخير للأمين العام. فبعد مضي ١١ عاماً على النزاع، يزداد الوضع الإنساني في الميدان في سورية سوءاً، مع استمرار توقف العملية السياسية. ولا تزال قائمة انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف في ازدياد، وكذلك قائمة الجناة الذين لم يحاسبوا عن تلك الجرائم.

ولا يزال المدنيون، بمن فيهم الأطفال، يموتون كنتيجة مباشرة للأعمال العدائية. وقد بلغ انعدام الأمن الغذائي أعلى مستوى مسجل. ولا تزال الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء متضررة بشدة. ولا يزال الأطفال يجندون ويحرمون من حريتهم لأسباب أمنية بسبب صلاتهم المزعومة أو الفعلية بأطراف النزاع.

أولاً، فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، تنوه المكسيك بالجهود المبذولة والتقدم المحرز في إرسال قافلة المساعدات الإنسانية الثالثة عبر خطوط التماس إلى سرمداء في ٣٠ آذار/مارس. ونأمل أن يستمر إيصال المعونة الإنسانية عبر خطوط التماس في الشمال الغربي وأن يصبح هذا الطريق قريباً مستداماً وقابلاً للتنبؤ به. غير أنه وعلى الرغم من ذلك التقدم، تتفق المكسيك مع الأمين العام على أن معبر باب الهوى الحدودي يجب أن يظل مفتوحاً. وكما رأينا، تستمر الحالة الإنسانية في التدهور شهراً بعد شهر. ويحتاج الآن نحو ٤,١ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية في الشمال الغربي، فيما زادت معدلات انعدام الأمن الغذائي بنسبة ٥١ في المائة مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٩. وترحب المكسيك بآخر المستجدات بشأن مشاريع الإنعاش المبكر وتدعو إلى التوسع المستمر فيها.

ثانياً، نود أن نؤكد على تأثير الحالة الإنسانية الحرجة على النساء والفتيات، بما في ذلك خطر وقوعهن ضحايا للعنف الجنساني. والزيادة في عدد حالات الانتحار بين النساء مقلقة للغاية. ويؤكد هذا الواقع المأساوي أهمية تنفيذ استجابة إنسانية تشمل توفير خدمات ميسرة وشاملة للجميع وذات منظور جنساني للصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي.

ثالثاً، فيما يتعلق بالحالة في شمال شرق سوريا، نعرب مرة أخرى عن قلقنا إزاء أعمال العنف والقتل في الهول، وكذلك إزاء محنة الأطفال الذين ما زالوا في سجن غويران ومراكز الاحتجاز الأخرى. ونشدد على أولوية إعادتهم إلى أوطانهم وإعادة دمجهم في بلدانهم الأصلية، مع مراعاة مبدأ مصالح الطفل الفضلى دائماً.

رابعاً، فيما يتعلق بالمساءلة، نحيط علماً بالتقرير المؤقت عن الأشخاص المفقودين الذي قدمته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ٨ نيسان/أبريل. وننتطلع إلى نشر التقرير النهائي وندعو إلى تعزيز التعاون والتكامل بين آليات التحقيق والمساءلة القائمة. وبالمثل، تؤكد المكسيك من جديد دعمها لعمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص

ونشدد أيضاً على أهمية إبقاء جميع العمليات الإنسانية تحت الرصد المفصل والوثيق، والبحث عن سبل لتيسير توسيع نطاق العمليات التي تجري عبر خطوط التماس. وفي ذلك الصدد، نرحب بالأنباء الواردة عن ثالث قافلة عبر خطوط التماس في نهاية الشهر الماضي، وهي قافلة حملت المعونة الإنسانية من برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية.

وكما أشار برنامج الأغذية العالمي في تقرير صدر مؤخراً، فإن النزاع في أوكرانيا يهدد بزيادة الإخلال بالأمن الغذائي في أماكن كثيرة حول العالم، فضلاً عن زيادة التكاليف التشغيلية لعمليات المساعدة الإنسانية في وقت تشدد فيه الحاجة إليها. وتؤيد البرازيل المبادرات التي تشمل تقييمات مستقلة لأثر الجزاءات على الحياة اليومية للسكان المدنيين، ولا سيما على الفئات الضعيفة. وينبغي ألا تقوض الجزاءات مطلقاً إمكانية حصول من هم في أمس الحاجة على الغذاء والمأوى والإمدادات الصحية الأساسية.

وفي الختام، تشكر البرازيل السيد بيدرسن على جهوده الدؤوبة لمحاولة استعادة الأمل في الحوار المتوخى في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وإبعادنا عن هذا الوضع الراهن غير المقبول. ويسرنا سماع أن المناقشات بشأن الدورة السابعة للجنة الدستورية في جنيف في الشهر الماضي قد توصلت إلى بعض النتائج وأن الدعوات لعقد دورة ثامنة قد أرسلت بالفعل. وندعو جميع أعضاء اللجنة الدستورية إلى المشاركة في عمل بناء مع وضع هدف حقيقي في الاعتبار: وهو تضيق هوة الخلافات من أجل الاضطلاع بولاية اللجنة في مجال الصياغة.

السيدة بوينروسسترو ماسيو (المكسيك) (تكلت بالإسبانية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ومساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مسويا والسيدة نيرفانا شوقي على إحاطاتهم. وأرحب أيضاً بوفود سوريا وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

حل وسط. ولن تؤدي الجهود المبذولة لممارسة تأثير خارجي عليها إلا الإضرار بالعملية السياسية برمتها. فالأمر يرجع إلى السوريين لتحديد وتقرير ما هو الأفضل لسوريا ومستقبلهم. وما فتئ المبعوث الخاص يبذل جهودا لجمع كل الأطراف وتيسير العملية السياسية، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونؤيد دبلوماسيته الاستباقية الرامية إلى بناء زخم للمسار السياسي، بما في ذلك من خلال عملية تدريجية. ودعت الهند باستمرار إلى دعم الجهود الإقليمية لإيجاد حل طويل الأجل للنزاع. والتطبيع التدريجي لعلاقات سوريا مع جيرانها العرب في الأشهر الأخيرة تطور مشجع. كما نرحب بمبادرة الإمارات العربية المتحدة إلى التعاون مع سوريا.

وعلى الجبهة الأمنية، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة العامة في سوريا. وكما ورد في تقرير الستين يوما الأخير للأمين العام (S/2022/330)، فقد استمر العنف في منطقة تخفيف التوتر في إدلب شمال غرب البلد، بما في ذلك من خلال الغارات الجوية والقصف المتبادل والاشتباكات. وهناك حاجة ملحة للقيام بمحاولات جادة حقا للتوسط في وقف شامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني في سوريا. ونعتقد أن انسحاب القوات الأجنبية ضروري لتحقيق ذلك الهدف.

كما تواصل الهند التنبيه إلى التهديد الذي يلوح في الأفق والذي يشكله ظهور الجماعات الإرهابية مجددا في سوريا. وتكتسب جماعات تصنفها الأمم المتحدة باعتبارها إرهابية، مثل تنظيم داعش وهيئة تحرير الشام، نفوذا في العراق وكذلك في سوريا. ونؤكد من جديد أنه لا يمكن ولا ينبغي المساس بالكفاح العالمي ضد الإرهاب لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة. ولا يمكن تعزيز مصداقية الكفاح الجماعي للمجتمع الدولي ضد الإرهاب إلا بكفالة المساءلة عن الأعمال الإرهابية الخطيرة واللاإنسانية التي يرتكبها الإرهابيون والجماعات الإرهابية. وتحقيقا لهذه الغاية، ساهمت الهند بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بما في ذلك ما يتعلق بتطوير واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من جانب داعش في العراق.

المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. وندعو الدول إلى العمل معهما لكشف المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في سوريا وتقديمهم للعدالة.

خامسا، نرحب بتنظيم الدورة السابعة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية، التي عقدت في نهاية آذار/مارس. ومع ذلك، فإننا نأسف لأن نتائج ذلك الاجتماع لم ترق مرة أخرى إلى مستوى الأهداف المعلنة. ونحث الطرفين على الالتزام بالمشاركة في العمل الذي ييسره المبعوث الخاص ونأمل أن تُعقد الدورات المقبلة للجنة دون تأخير.

أخيرا، فإن العملية الدستورية ليست سوى إحدى ركائز القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومع ذلك، فإنها لا تزال الأساس لاستعادة الثقة وتعزيز المصالحة الاجتماعية وبناء سلام دائم. ووقف الأعمال القتالية ضروري إذا أردنا تركيز الجهود على العملية السياسية. وتحقيقا لتلك الغاية، تحث المكسيك على وقف نهائي لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

**السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** أشارك الآخرين في توجيه الشكر للمبعوث الخاص غير بيدرسن ومساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية جويس مسويا على إحاطتهما. كما أشكر السيدة نيرفانا شوقي من منظمة كير الدولية على أفكارها الثاقبة. وأعرب عن تقديري وترحيبي بوجود ممثلي سوريا وتركيا وإيران في جلسة اليوم.

على المسار السياسي، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل جدا منذ اجتماع الدورة السابعة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية الذي عقد في الشهر الماضي. ونلاحظ أن المبعوث الخاص ما زال على اتصال مع الرئيسين المشاركين فيما يتعلق بعقد الدورة المقبلة. ونرى أن عقد الدورة المقبلة مهم للحفاظ على الزخم في المحادثات. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بإعلان المبعوث الخاص اليوم عن عقد الدورة المقبلة في ٢٨ أيار/مايو. ومن أجل ضمان إحراز تقدم ذي مصداقية، يتعين على جميع الأطراف أن تشارك بصورة بناءة وهادفة، برغبة في التوصل إلى

الأمم المتحدة عبر الحدود التي توصل عملها في إنقاذ الأرواح، ومن المقرر تجديدها في تموز/يوليه. وفي السنوات القليلة الماضية، عندما أغلق المجلس، للأسف، المعابر الحدودية، ازدادت الاحتياجات. وبدون تلك الولاية، سيواجه جيل آخر من النساء والفتيات، كما سمعنا اليوم من السيدة شوقي في بيانها القوي، معاناة متزايدة. وستأثر بشدة الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المنقذة للحياة ولن تحصل الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس على الدعم الذي يحتجن إليه.

لذلك، تؤيد المملكة المتحدة تجديد وتوسيع ولاية الأمم المتحدة عبر الحدود. ونحن من جانبنا، أيدنا تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). لقد وفر دعم المملكة المتحدة للإنعاش المبكر طوال فترة الأشهر الستة الماضية التدريب الزراعي، والمدخلات اللازمة للإنتاج الحيواني والخضروات، فضلا عن توفير التدريب المهني، وتقديم المنح لأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة للمساعدة في استحداث فرص عمل ومعالجة الفجوات السوقية.

نحث جميع أعضاء المجلس على تأييد تجديد ولاية الأمم المتحدة عبر الحدود في تموز/يوليه. وفي الواقع أن المجلس، كما ذكر الأمين العام بوضوح، عليه واجب أخلاقي وإنساني للقيام بذلك. ولكن ينبغي لنا أيضا أن نكون واضحين في ذلك إذ أن المساعدة عبر الحدود وحدها لا تكفي. وتواصل المملكة المتحدة دعم العملية التي تيسرها الأمم المتحدة وتقودها سوريا والمبينة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). إن المملكة المتحدة تدعم المبعوث الخاص بيدرسن دعما كاملا في جهوده المستمرة لتيسير التوصل إلى حل مستدام للصراع.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الصباغ** (الجمهورية العربية السورية): في السابع عشر من شهر نيسان/أبريل أحييت سورية الذكرى السادسة والسبعين لجلاء آخر جندي فرنسي عن أراضيها، والذي جاء نتيجةً للتضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب السوري. واليوم يؤكد السوريون مجدداً إصرارهم على

وعلى الجبهة الإنسانية، ومع دخول النزاع عامه الثاني عشر، لا تزال احتياجات السكان تتزايد. ولا يزال أكثر من ١٤ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وهو أكبر عدد على الإطلاق منذ بداية النزاع في عام ٢٠١١. ويجب ألا يغيب عن أذهاننا المعاناة التي يتحملها الشعب السوري يوميا. وتستمر العمليات الجارية عبر الحدود في التأثير سلبا على سيادة الدولة السورية. وفي الشمال الغربي، نعتقد أن هناك مجالا كبيرا لتوسيع نطاق العمليات عبر خطوط التماس، وقد رحبنا بالعملية الأخيرة التي جرت في الشهر الماضي. وما زلنا نشجع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على بذل جهود لتعزيز العمليات عبر خطوط التماس. وهناك أيضا حاجة إلى زيادة المساعدات الإنسانية وتعزيز دعم الجهات المانحة لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لسوريا. ولا تزال الخطة تواجه نقصا في التمويل، لا سيما فيما يتعلق ببناء القدرة على الصمود وإتاحة الخدمات الأساسية. وما زلنا نعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان إحراز تقدم في تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) فيما يتعلق بالإنعاش المبكر والبنية التحتية.

في الختام، تواصل الهند من جانبها تقديم المساعدة الإنمائية والدعم لتنمية الموارد البشرية إلى سوريا وستواصل دعم الشعب السوري في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة. وأود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص بيدرسن ومساعدة الأمين العام مسويا والسيدة نيرفانا شوقي على إحاطاتهم القيمة.

وأدت الأعمال القتالية إلى مستويات قياسية من الحاجة، حيث يحتاج ١٤,٦ مليون سوري، أي ٨٠ في المائة من السكان، إلى المساعدة الإنسانية. لقد بلغت التكلفة الشهرية للغذاء أعلى مستوى لها على الإطلاق، وتفاقت بسبب تأثير الغزو الروسي المتعمد وغير المبرر لأوكرانيا.

يتعين على المجلس أن يدعم الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى مساعدة ملايين السوريين. وقد أبرز الأمين العام أهمية ولاية

الإنسانية، فليبدأ فوراً بالتحقيق بما حدث في الرقة المدمرة والباغوز الشهيدة.

لقد استمع وفدي باهتمام إلى الإحاطتين اللتين قدمهما السيد غير بيدرسن والسيدة جويس مسويا، التي رحبنا بزيارتها إلى سورية في منتصف الشهر القادم لتعزيز التعاون القائم بين الجمهورية العربية السورية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والاطلاع على الأوضاع في الميدان. وعلى الرغم من تناول هذه الإحاطات الدورية للأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعيشها السوريون في مختلف أنحاء البلد، فإن بعض الدول الغربية تواصل صم آذانها عن الآثار الكارثية للتدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري.

لقد أدت تدابير الإرهاب الاقتصادي تلك إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية والتنموية، وتقلص الاستثمارات والتبادلات التجارية، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض قيمة العملة السورية، وزيادة الفجوة التمويلية اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية. كما أعاقت تلك التدابير الإنسانية استيراد المواد الغذائية، والأدوية، والمواد الأولية اللازمة للصناعات الدوائية، والتجهيزات الطبية، ومستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي بما فيها البذار، والأسمدة والآلات، مما انعكس سلباً على مستويات الأمن الغذائي والتمتع بالحق في الغذاء، ومن ثم أدى إلى تراجع المستوى المعيشي للسوريين بشكل كبير.

إن تداعيات تلك التدابير غير القانونية لا تقتصر على حياة السوريين فحسب، بل إنها تعيق أيضاً عمل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في المجال الإنساني نتيجة امتناع البنوك، وشركات التأمين، والشحن، والموردين عن تلبية مطالب تلك المنظمات خشية التعرض للجزاءات الغربية، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف توريد الاحتياجات الإنسانية.

لقد أثبتت الوقائع بأن أي حديث عن استثناءات من تلك التدابير القسرية الجائرة إنما هو مجرد ادعاءات لا أساس لها من الصحة، ادعاءات تروج لها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للتغطية على انتهاكاتهما لحقوق الإنسان، والقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة.

مواصلة كفاحهم لضمان أن كل احتلال للأراضي السورية مآله الزوال مهما طال، وهذا ينطبق على الوجود الحالي غير الشرعي للقوات الأمريكية والتركية في شمال شرق، وشمال غرب بلدي، وعلى الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري.

إن إنهاء هذا الوجود الأجنبي غير الشرعي يضمن سيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أرضها، وينهي رعاية تلك القوات للمليشيات الانفصالية والمجموعات الإرهابية. ويساعد في القضاء على بؤر تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين وما يرتبط بهما من كيانات ومجموعات، ويضع حداً للأوضاع المزرية القائمة حالياً في مخيمي الهول والركبان، ويمكن من إعادة الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم لسلطات دولهم الأصلية. وينهي أيضاً جميع أشكال التهجير والتغيير الديمغرافي، ونهب الثروات الوطنية السورية، ويعيد للسوريين مواردهم الاقتصادية الوطنية، الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز الأمن والاستقرار في سورية والمنطقة، وتحسين الوضع الإنساني والمعيشي، ويوفر الظروف المواتية للعودة الطوعية والكريمة والأمنة للمهجرين.

إن ما تعرضت له سورية خلال السنوات العشر الماضية جراء السياسات التدميرية والإجرامية لبعض الدول الغربية يستوجب مساءلة تلك الدول على جرائمها. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الرسالة التي وجهها السيد وزير الخارجية والمغتربين بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل الجاري إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة مجلس الأمن حول جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، التي ارتكبتها قوات ما يسمى "بالتحالف الدولي" الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية على الأراضي السورية في مدينة الرقة، ومنطقة الباغوز في ريف دير الزور، والتي أدت إلى مقتل آلاف المدنيين الأبرياء بمن فيهم النساء والأطفال، وتدمير البنية التحتية والأملاك العامة والخاصة، والمراكز الصحية والتعليمية، وعدد من دور العبادة.

إن الجمهورية العربية السورية تحمل الإدارة الأمريكية وحلفائها المتورطين في تلك الاعتداءات كل المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبتها قواتها العسكرية المنخرطة في صفوف هذا التحالف غير الشرعي وإذا كان مجلس الأمن جاداً في وقف ومنع جرائم الحرب، والجرائم ضد

إن الحكومة السورية ستواصل جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية، بما في ذلك من خلال الاستمرار في التسويات المحلية التي تشهد إقبالا كبيرا في العديد من المناطق والمدن السورية، تنفيذًا لمراسيم العفو التي أصدرها السيد رئيس الجمهورية، والتي مكنت آلاف السوريين داخل سورية وخارجها من العودة إلى حياتهم الطبيعية.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية)** أعطيت الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتهما. كما أشكر مقدمة الإحاطة من المجتمع المدني، السيدة نيرفانا شوقي من منظمة "كير".

نناقش هذا الشهر في الأمم المتحدة مصير آلاف المفقودين والمحتجزين الذين اختفوا على أيدي النظام السوري والتقرير الصادر مؤخرا عن الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. وهذه المستجدات تذكير دائم بمستويات المعاناة التي لا يمكن تصورها والتي لا يزال الشعب السوري يتحملها. ولا يمكن تهميش قصصهم.

وكما نكرر في هذه القاعة كل شهر، لا يمكن التوصل إلى حل مستدام للنزاع السوري إلا من خلال الوسائل السياسية تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). والآلية الوحيدة العاملة للعملية السياسية هي اللجنة الدستورية، التي يجب أن تبدأ في تحقيق نتائج ملموسة. ولكن مرة أخرى، وبسبب موقف النظام المتعنت، لم تسفر الجولة السابعة من اجتماعات اللجنة عن أي نتائج ملموسة. ومن ناحية أخرى، نشيد بتهيئة المفاوضات السورية، التي أسهم موقفها المرن إسهاما بناء في عمل اللجنة. وسنواصل دعم عمل الأمم المتحدة والمبعوث الخاص بيدرسون في السعي إلى حل سياسي على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

إن الحفاظ على وقف إطلاق النار والمساعدات الإنسانية دون انقطاع في إدلب أمر بالغ الأهمية ليس لمنع حدوث أزمة إنسانية

من جهة أخرى، تواصل الدول الغربية عرقلة تطبيق أحكام القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) المتصلة بتعزيز مشاريع التعافي المبكر وزيادتها عبر قطع التمويل عنها وربط تنفيذها بشروط مسبقة، وتأخير اعتماد الإطار الاستراتيجي والبرامج القطرية النازمة للتعاون بين الحكومة السورية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في سورية، من خلال تغليب تلك الدول لاعتبارات وأجندات خاصة على أي اعتبارات إنسانية عملياتية. لقد بلغ الأمر ببعض الجهات المانحة إلى وقف دعم بعض برامج الهلال الأحمر العربي السوري، ومنها مشفى الأطفال في حلب وبرنامج الإسعاف الأولي المجتمعي وبرامج التصدي لسوء التغذية.

كما تواصل الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، بما في ذلك حليفها التركي، وأدواتهم من الميليشيات الانفصالية والمجموعات الإرهابية، عرقلة إيصال المساعدات من داخل الأراضي السورية، وذلك لتبرير استمرارهم بانتهاك السيادة السورية، من خلال ما يسمى بآلية إيصال المساعدات عبر الحدود، والتي تشكل شريان حياة للتنظيمات الإرهابية والمنتفعين من اقتصاد الحرب. ونتيجة لسياساتهم تلك، فإن الـ ٩ أشهر التي انقضت منذ اعتماد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) لم تشهد سوى تسيير ثلاثة قوافل، أي ٤٢ شاحنة فقط عبر الخطوط إلى الشمال الغربي مقابل إدخال مئات الشاحنات عبر الحدود.

إن الجمهورية العربية السورية وهي تحيي ذكرى عيدها الوطني الـ ٧٦ فإنها أكثر تمسكا بسيادتها واستقلالها ووحدتها أرضا وشعبا، وأشد عزيمة على إعادة الأمن والاستقرار وبسط سلطة الدولة على كامل أراضيها، وأكثر حرصا على توفير الحياة الكريمة لشعبها. تجدد سورية التزامها بالحل السياسي القائم على الحوار الوطني السوري السوري، والعملية السياسية بقيادة وملكية سورية، ومن دون أي تدخل خارجي، وبما يحقق آمال الشعب السوري. وتنتهي على جهود الوفد الوطني خلال أعمال الجولة السابعة للجنة الدستورية، وتتطلع لعقد الجولة القادمة لها، مع التشديد على ضرورة الالتزام التام بمرجعياتها وقواعد عملها ورفض أي تدخلات خارجية في أعمالها، أو في فرض نتائج مسبقة وجداول زمنية مصطنعة لها.

بين أشد الفئات السكانية ضعفاً، مع تزايد احتياجات الحماية والاحتياجات الإنسانية. ولذلك، فإن الحاجة إلى استمرار آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود في تموز/يوليه هي أولاً وقبل كل شيء ضرورة إنسانية. وسمعنا أيضاً من وكيل الأمين العام غريفيث عن التطورات المتعلقة بالوصول عبر خطوط التماس عبر إدلب. وسيكون استمرار حوار الأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة المحلية ذات الصلة مفيداً فيما يتعلق بطلب تسيير قوافل إضافية عبر خطوط التماس. ومن شأن الحفاظ على المعايير في هذا المجال، التي لا تزال تعمل، أن ييسر تخطيط ذلك النشاط وتنفيذه. وبالمثل، فإن التنسيق بين الأمم المتحدة والحكومة السورية المؤقتة أمر بالغ الأهمية لإيصال الطلبات عبر خطوط التماس إلى تلك المنطقة حيث تشكل الأدوية ولقاحات الأطفال أولوية.

ومن جانبنا، سنواصل المشاركة البناءة في الجهود المبذولة من أجل القوافل العابرة لخطوط التماس وتسييرها. لكننا نود أن نحذر من إعداد خطط تستند إلى الجداول الزمنية أحادية الجانب للنظام دون اتفاق مسبق مع المعارضة السورية والجهات الفاعلة المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نشير إلى أن المعونة عبر خطوط التماس لا يمكن أن تحل محل أو تكرر حجم ونطاق العمليات عبر الحدود. وببساطة، لا يوجد بديل عن الآلية العابرة للحدود.

إن الشعب السوري يستحق عملنا الجماعي. ستواصل تركيا بذل قصارى جهدها لتحقيق السلام والعدالة للسوريين الشجعان، الذين عانوا كثيراً لفترة طويلة جداً. ومع ذلك، فإن هذه مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتقنا جميعاً، وخاصة أعضاء مجلس الأمن. لقد عهد العالم إلى الأعضاء الدائمين في المجلس بالحفاظ على السلام العالمي، والتمسك بميثاق الأمم المتحدة، وحماية الشعوب التي تعهدنا بخدمتها. وقد انتخبنا الأعضاء غير الدائمين ليفعلوا الشيء ذاته. وللأسف، خذل مجلس الأمن الشعب السوري حتى الآن. إننا نناشد جميع أعضاء المجلس أن يتخذوا إجراءات الآن وأن ينقذوا الشعب السوري ومستقبله.

أما بالنسبة للبيان نتاج الهلوسة الذي أدلى به الممثل الإجرامي للنظام السوري، فأكرر أنني لا أعتبره نظيري الشرعي وبالتالي لن أعطيه رداً.

جديدة فحسب، ولكن أيضاً لدعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للنزاع السوري. ومع ذلك، تستمر هجمات النظام وداعميه ضد المدنيين، وانتهاكاتهم لوقف إطلاق النار. ونود أن نكرر تحذيرنا من أن التصعيد في إدلب سيكون له عواقب وخيمة على جميع المعنيين، وخاصة النظام. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية جماعية عن منع حدوث أزمة إنسانية جديدة وموجة هجرة يمكن أن تتجم عن هذا التصعيد.

وقد ربطت بعض الجهات الفاعلة في المنطقة بشكل مضلل آمالها في القضاء على تنظيم داعش بمنظمة إرهابية أخرى - حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب. ولطالما حذرنا المجتمع الدولي من تلك المنظمة الإرهابية. وفي مناسبات عديدة، أعربنا عن قلقنا من إطلاق سراح أعضاء تنظيم داعش مقابل رشوى، الأمر الذي لن يساعد إلا على انبعاث التنظيم. ونريد أيضاً أن نتناول بإيجاز الأعمال العدوانية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب. في العام الماضي، هاجموا مستشفى الشفاء في عفرين، وجندوا أطفالاً، ومنعوا المدنيين من العودة إلى ديارهم، بمن فيهم الأكراد والأيزيديون، وقمعوا الاحتجاجات المدنية السلمية بعنف، واعتقلوا مدرسي اللغة العربية. وقد تم توثيق تلك الأعمال والفظائع توثيقاً جيداً في تقارير المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ووقعت أحدث تلك الأعمال في ٢٠ نيسان/أبريل، حيث استهدف حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب أسرة في جرابلس وهاجم فرق الدفاع المدني التي جاءت فيما بعد لمساعدة الأسرة، مما أسفر عن مقتل شخص وإصابة خمسة آخرين. وبينما كان كل ذلك يحدث، أصدرت ما يسمى بقوات سورية الديمقراطية بيانات دعم علنية لحزب العمال الكردستاني، كاشفة مرة أخرى أنها جزء من نفس الكيان الإرهابي. ونؤكد للمجلس أن كل المنظمات الإرهابية - سواء كانت حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب أو تنظيم داعش - ستدفع ثمن الفظائع التي ترتكبها. ولن نتسامح مع وجود أي منظمات إرهابية، كما أنها لن تجد ملاذاً آمناً على طول حدودنا.

وصلت الاحتياجات الإنسانية في سورية إلى أعلى مستوياتها منذ بدء النزاع، حيث يحتاج ١٤,٦ مليون شخص في جميع أنحاء البلاد إلى المساعدة الإنسانية. والسوريون الذين يعيشون في الشمال الغربي هم من

يجب على مجلس الأمن أن يعمل بجد لضمان تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) تنفيذًا سليماً وبطريقة متوازنة وفعالة، وخاصة فيما يتعلق بمشاريع الإنعاش المبكر ورفع الجزاءات الأحادية الجانب. وينبغي في الوقت نفسه عدم السماح للظروف السياسية بعرقلة مشاريع الإنعاش المبكر أو المساعدة الإنسانية. ونشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة السورية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني لتوسيع نطاق وتواتر عمليات الإغاثة الإنسانية بشكل مستمر. وفي هذا السياق، نحى وكالات الأمم المتحدة على إتمامها بنجاح عملية التسليم الثالثة عبر خطوط التماس إلى سرمد منذ اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

ونكرر دعوتنا إلى إنهاء نهب القوات الأجنبية للموارد الطبيعية السورية، وبخاصة النفط والمنتجات الزراعية. هذه الأعمال الإجرامية لا تنتهك سيادة الأراضي السورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل لها أيضاً أثر سلبي على الجهود والتدابير الرامية إلى إنعاش الاقتصاد السوري. إننا نؤيد المبادرات الرامية إلى تيسير إعادة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى وطنهم، ونحن على استعداد لتقديم المساعدة لنجاح هذه المساعي.

بعد أكثر من عقد من النزاع في سورية، أصبح من الواضح أن هناك حلاً واحداً فقط. الحل هو عملية سياسية يقودها ويملكها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة. ونحن نؤيد مواصلة المحادثات بين السوريين في جنيف. ونرحب ترحيباً حاراً بعقد الدورة السابعة للجنة الدستورية. كما نشيد بجهود السيد بيدرسن لتبسيط العملية. ونؤكد مرة أخرى أنه يجب على اللجنة أن تعمل في انسجام تام مع اختصاصاتها ونظامها الداخلي، دون تدخل أو ضغط خارجي، وبدون جداول زمنية مصطنعة. لا بد أن يكون جهداً بقيادة سورية وملكية سورية بالكامل، وينبغي أن يقتصر دور الأمم المتحدة على التيسير. نتطلع إلى الاجتماع المقبل للجنة، الذي سيعقد في النصف الثاني من أيار/مايو. ونأمل للجنة الدستورية من خلال العمل بكفاءة واستقلالية ودون تدخل خارجي أن تحقق نتائج إيجابية.

لا يمكن حل الأزمة السورية دون إنهاء الاحتلال واقتلاع جذور التهديدات الإرهابية. ونؤكد مرة أخرى التزامنا بسيادة سورية وسلامتها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على معلوماتهم.

منذ بدء النزاع قبل أكثر من عقد من الزمان، وصلت الاحتياجات الإنسانية السورية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. ففي وقت إعداد التقرير، يقدر أن ١٤,٦ مليون شخص هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، أي زيادة قدرها ١,٢ مليون عن عام ٢٠٢١. وفقاً للتقرير، برزت الإنكماشات الاقتصادية الحادة والسريعة، فضلاً عن الآثار المرتبطة بالمناخ، كمحركات رئيسية جديدة للاحتياجات الإنسانية. لقد أثرت الأزمة الاقتصادية الحالية على المدنيين في جميع أنحاء البلد، وبخاصة الأطفال والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة. وبالنظر إلى الحالة الإنسانية المتردية، من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى إنهاء التدابير القسرية الأحادية الجانب ضد الشعب السوري. لقد كانت لهذه التدابير غير القانونية عواقب وخيمة على كل جانب من جوانب حياة الناس وهي تتعارض مع القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، المتعلق بمشاريع الإنعاش المبكر.

وقد دعا الأمين العام في تقريره إلى التنازل عن الجزاءات التي تحول دون الحصول على الإمدادات الصحية الحيوية والمساعدة الطبية المتعلقة بمرض فيروس كورونا والغذاء. وفي هذا السياق، من الضروري للحوار التقني الجاري بشأن الجزاءات والعمليات الإنسانية في سورية بين الدول الأعضاء ذات الصلة والجهات الفاعلة الإنسانية أن يوفر حلولاً للتحديات التي يواجهها عدد من الجهات الفاعلة الإنسانية في البلد في ضمان الحصول بالشكل الكافي والموثوق به على الخدمات المالية. وكما شدد الأمين العام في تقريره، ينبغي أن تركز جهود الإغاثة الإنسانية الحالية على دعم مشاريع الإنعاش المبكر والتعمير، وضمان استمرار تشغيل مرافق المياه والكهرباء والتعليم والمرافق الطبية وتوفير الخدمات الأساسية، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

الإقليمية ووحدها واستقلالها السياسي وجهودها لمكافحة الإرهاب. إننا ندين بشدة انتهاكات النظام الإسرائيلي المتكررة لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية، وندعو مجلس الأمن إلى مساءلته عن هذه الأعمال العدوانية والخبثية، فضلا عن تهديداته الصارخة باستخدام القوة ضد بلدان أخرى في المنطقة، مما يعرض السلم والأمن الإقليميين للخطر. ويجب ألا تُستخدم الحرب على الإرهاب لتقويض سيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

يجب أن ينتهي فوراً الوجود غير القانوني للقوات الأجنبية في أجزاء من سورية، والذي وفر ظروفاً مثالية للأنشطة الإرهابية في سورية. ونحن ندأوم على التواصل مع الحكومة السورية والمبعوث الخاص للأمين العام لسورية وشركائنا في صيغة أستانا من أجل المساعدة على إنهاء الأزمة وتخفيف معاناة الشعب السوري في أقرب وقت ممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.